

الإفصاح عن المعلومات غير المالية: قراءات وتحليلات نظرية

Disclosure of Non-Financial Information: Theoretical Readings and Analysis

د. خالد زيدان الفضلي ، أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

Dr. Khaled Z. Al Fadhli, Assistant Prof, Accounting Dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi, khalid.zidan@uob.edu.ly.

د. سامي سالم الحصادي، أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

Dr. Sami S. El Hossade, Assistant Prof, Accounting Dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi, sf.hoss@yahoo.com.

تاريخ الاستلام: 2022/12/28

تاريخ قبول النشر: 2023/01/21

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تقديم قراءات وتحليلات نظرية حول الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وذلك بالاعتماد على المنهج الاستقرائي، من خلال استقراء موضوعي للدارسات السابقة ذات العلاقة، وخلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يعمل على تخفيض درجة عدم التأكد، وتخفيض عدم تماثل المعلومات، كما أن أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية، تساعد وتمكن أصحاب المصالح من اتخاذ قراراتهم بشكل إيجابي، نتيجة شمولها على إفصاحات بيئية واجتماعية وحوكومية وإستراتيجية والمخاطر، وأن المراحل التي مر بها الإفصاح غير المالي، قسمت إلى أربع فترات، حيث كان شكل الإفصاح في شكل تقرير موحد يحتوي معلومات مالية وغير مالية في آن واحد، وهذا ما يعرف بتقارير الأعمال المتكاملة، أما من حيث نوع المعلومات التي يشملها هذا التقرير فهي معلومات عن الأبعاد البيئية، الاجتماعية، الحوكمية، الإستراتيجية، والمخاطر.

وتواجه الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات تحديات كبيرة مرتبطة بعدم وجود معايير تحكم أهميتها؛ نتيجة اختلاف وتنوع المعلومات، وكذلك اختلاف قرارات أصحاب المصالح، وبصفة عامة تُعد المنفعة من هذه المعلومات المعيار الأساس الذي يحكم الأهمية النسبية، في حين تبين بأن النظريات الداعمة للإفصاح غير المالي، لا تختلف فيما بينها اختلافاً جوهرياً، فجميعها تؤكد على التوسع في علميات الإفصاح، للحد من عدم تماثل المعلومات.

وتمثلت المبادرات الدولية للإفصاح عن المعلومات في مبادرة التقرير العالمي، مبادرة مجلس التقارير الدولية، المبادرات الأمريكية، والمبادرات الليبية لتطوير الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وجميعها كان لها دور كبير في تطوير الإفصاح غير المالي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، المعلومات غير المالية، أصحاب المصالح.

1. مقدمة وطبيعة المشكلة:

يوجد اتفاق بين العديد من الدراسات السابقة على أن القوائم المالية التقليدية لم تعد كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح؛ بسبب تجاهلها للعديد من العناصر، وبصفة خاصة العناصر غير المالية، والتي أصبحت مهمة لمتخذي القرارات (عبد الرحيم، 2017)، فوفقاً لدراسة جمال (2019)، التقارير غير المالية الحالية غير كافية، وينبغي دمج وتكامل المعلومات غير المالية مع المعلومات المالية بصورة أفضل، من هنا تزايد الطلب خلال السنوات الأخيرة على المعلومات غير المالية.

لقد أصبحت المعلومات المالية غير كافية لتلبية احتياجات مستخدمي تلك المعلومات، كونها لا تأخذ في اعتبارها الجوانب البيئية والاجتماعية، والحوكمة، والإستراتيجية، وبالتالي أصبحت هناك حاجة للاعتماد على معلومات شاملة تتضمن معلومات غير مالية بجانب المعلومات المالية؛ لتعزيز الثقة في المعلومات، وتحسين جودتها بما يحقق قدراً أكبر من الوضوح والاتساق، وبما يؤدي إلى ترشيد قرارات مستخدميها.

وفي هذا السياق، تؤكد النظريات الداعمة للإفصاح كنظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)، ونظرية الشرعية (Legitimacy Theory)، المؤشرات (الإشارة) (Signaling Theory)، والوكالة (Agency Theory)، على أنه يجب التوسع في عمليات الإفصاح؛ وذلك للحد

من عدم تماثل المعلومات وحماية حقوق المساهمين، وتزويد أصحاب المصالح بمعلومات مفيدة وغير مضللة.

بناء عليه، تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد أهمية ودور الإفصاح عن المعلومات غير المالية في مساعدة وتمكين متخذي القرارات من اتخاذ قرارات إيجابية، وذلك من خلال تحليل واستنتاج أدبيات الفكر المحاسبي.

2. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءات وتحليلات نظرية من خلال استعراض أدبيات موضوع الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ندرة البحوث والدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع، وتناولها مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه الفكر المحاسبي والمتمثلة في الإفصاح عن المعلومات غير المالية، كما أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يُعد مؤشراً لنجاح الشركات، فكلما زاد مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية الإضافية، ترك ذلك انطباعاً إيجابياً عن كفاءة وفاعلية أداء الشركة لدى المتعاملين في أسواق المال.

4. منهجية الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة أدبيات الدراسة، وذلك من خلال استقراء موضوعي للدراسات السابقة التي لها علاقة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

5. تقسيمات الدراسة:

تحقيقاً لهدف الدراسة سيتم استعراض النقاط التالية:

1. الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.
2. مفهوم الإفصاح المحاسبي.
3. الإفصاح عن المعلومات غير المالية.
4. تطور الإفصاح عن المعلومات غير المالية.
5. الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات غير المالية.
6. النظريات الداعمة للإفصاح عن المعلومات غير المالية.
7. المبادرات الدولية للإفصاح عن المعلومات غير المالية.
8. المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات غير المالية في التقارير المالية.
9. مداخل قياس المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات غير المالية.

6. الدراسات السابقة:

■ الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية:

في هذا الجزء سيقوم الباحثان بعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وفقاً لما يلي:

1. الدراسات المتعلقة بدوافع أصحاب المصالح على طلب المعلومات غير المالية.
 2. الدراسات المتعلقة بأثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية للأسهم وقرارات المتعاملين بأسواق رأس المال.
 3. الدراسات المتعلقة بأثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين.
 4. الدراسات المتعلقة بدوافع طلب المستثمرين على المعلومات غير المالية وذلك من خلال:
 - التقارير المالية الاعتيادية.
 - تقارير الاستدامة.
 - تقارير المسؤولية الاجتماعية.
 5. الدراسات المتعلقة بدوافع طلب مانحي الائتمان على المعلومات غير المالية.
- وعند استعراض هذه الدراسات، اعتمد الباحثان على أسلوب التوافق والاختلاف والتأكيد والآراء في نتائج الدراسات السابقة، وعدم مراعاة التسلسل الزمني لإجراء هذه الدراسات، وهذا

(2013)، وبدوي (2011)، بأن دوافع الشركات للإفصاح عن المعلومات غير المالية ترجع لإدراك الشركات بتأثير الجوانب غير المالية، والمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، وكذلك للتقليل من مخاطر الأعمال.

ومن زاوية أخرى ترى دراسة الصيرفي (2015)، ودراسة شحاتة (2014)، أن دوافع قيام الشركات بالتوسع في الإفصاح غير المالي، تتمثل في انخفاض مستويات الثقة في التقارير المالية؛ كونها اقتصرت على الجوانب المالية، فقد واجهت الكثير من الشركات العالمية عددا من الكوارث والمشاكل البيئية والاجتماعية، ترتب عليها تحملها لتعويضات مالية طائلة للمتضررين؛ بسبب الآثار البيئية والاجتماعية السلبية الناتجة عن مزاولة الأنشطة ذات المردود السلبي على البيئة والمجتمع، وفي اتجاه آخر يرى كل من Solomon and Le-wis (2002); Adams and Whelan (2009)، أن دوافع الشركات للإفصاح عن المعلومات غير المالية كثيرة أهمها، الدوافع الاجتماعية، والضغط السياسي، وتجنب ضغط وسائل الإعلام، والدوافع الخاصة بالمساءلة، وتحسين الوضع التنافسي وزيادة قيمة الأسهم، وقد أضاف كل من Sridhar (2012); Cheng et al. (2014a)، أن الكثير من الشركات اتجهت لتبني القضايا الاجتماعية والبيئية في عملياتها، محاولة منها لتلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصالح، وأن الاتجاه نحو التقارير غير المالية أصبح يمثل تطورا للفكر الإداري.

الأسلوب متبع في كثير من الدراسات التي قام الباحثان بالاطلاع عليها. وفيما يلي عرض لهذه الدراسات.

■ الدراسات المتعلقة بدوافع أصحاب المصالح على طلب المعلومات غير المالية:

اتفق كل من Comier et al. (2011); Gurvish and Sidorova (2012) على أن المعلومات غير مالية تساعد أصحاب المصالح في تقييم الأداء الحقيقي للشركة، كما أوضح Gurvish and Sidorova (2012)، أن أصحاب المصالح يرون بأن التقارير غير المالية تمثل قيمة إيجابية من وجهة نظرهم، ترتبط بالعوائد والأرباح في المستقبل.

وفي ذات السياق أكدت دراسة كل من Coram (2010); Dima et al. (2013); Malgharni et al. (2013)، بأن الإفصاح عن المعلومات غير المالية سيكون له تأثير إيجابي في أسواق المال، كما بينت دراسة Lamberton (2000)، أن هناك اهتماماً من جانب الحكومات والجهات التنظيمية بالمعلومات عن أداء الشركات سواء كان الأداء البيئي، أم الاجتماعي لتنظيم الأنشطة ووضع السياسات، ومن جانبه يرى Khan (2010)، أن المنظمات غير الحكومية لديها طلب متزايد على المعلومات غير المالية، وذلك لتقييم أداء الشركات لمعرفة اتجاهاتها وقيمتها ومبادئها.

وفي نفس الإطار، ترى دراسة كل من Cheng et al. (2014a)، أحمد

على المعلومات المالية وحده يؤدي إلى عدم القدرة على توفير إشارات كافية عن الأداء الكلي للشركة، مما دعا هذه الدراسات إلى تعزيز الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

وعلى غرار ذلك، يؤكد عبد الرحيم (2017)، أن الإفصاح المالي في ظل بيئة الأعمال الحالية لا يلبي احتياجات المستخدمين، ولذلك فإن زيادة الإفصاح عن المعلومات غير المالية كمكمل للمعلومات المالية؛ سيؤدي إلى تخفيض عدم التأكد، وعدم تماثل المعلومات، وبالتالي زيادة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، ما ينعكس إيجابياً على تحسين عملية اتخاذ القرارات.

من خلال العرض السابق لدوافع طلب أصحاب المصالح على المعلومات غير المالية يتضح للباحث، بأن أحد أسباب إدراك أصحاب المصالح لأهمية المعلومات غير المالية في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطتهم، وزيادة الطلب عليها في الآونة الأخيرة كان نتيجة لتقييم المخاطر المصاحبة للأعمال.

■ **الدراسات المتعلقة بأثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية للأسهم وقرارات المتعاملين بأسواق المال:**

في هذا الجانب يستعرض الباحثان الدراسات السابقة العربية، ومن ثم الدراسات الأجنبية، وذلك لتحديد مدى التوافق أو الاختلاف في الآراء بين هذه الدراسات، وذلك على النحو التالي:

ووفقاً لرأي (Arvidsson, 2011)، التقارير غير المالية أصبحت جزءاً لا يتجزأ وعاملاً مهماً للأطراف المختلفة لتقييم أداء الشركة لارتباطها بالإستراتيجية طويلة الأجل، وهو ما يتضح من الطلب المتزايد من جانب أصحاب المصالح، سواء الداخليين أم الخارجيين، على مزيد من المعلومات غير المالية خلال السنوات الماضية، كما يضيف الصاوي (2012)، بأن الشركات تفصح عن المعلومات غير المالية تجنباً لاتخاذ قرارات عكسية من جانب المستثمرين وباقي أصحاب المصالح، وإظهاراً لالتزامها بالقوانين البيئية، وتجنباً لفرض عقوبات عليها.

ومن وجهة نظر Ebner and Bau- (2006)، أن طلب أصحاب المصالح بصفة عامة، والمستثمرين بصفة خاصة، على المعلومات الاجتماعية والبيئية؛ يرجع لاعتقادهم بأنها قد تؤثر على القرارات الاستثمارية، ويتفق مع وجهة النظر هذه Roy and Gitman (2012)، حيث أكدا من خلال دراستهما، أن المعلومات غير المالية (البيئية والاجتماعية والحوكومية والمخاطر)، تمثل وسيلة لتحسن الأداء المالي للمحافظة الاستثمارية للمستثمر على المدى الطويل، كما تُعد مقياساً جيداً للمخاطر.

وعلاوة على ما سبق، اتفقت دراسة كل من Razafindrambinina and Sabran (2014) ; Darmadi and Gunawan (2012)، في أن المدخل الحالي للإفصاح يركز فقط على المعلومات المالية، التي لم تعد كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح، وأن الاعتماد

دراسة العوض ومشرف (2010)، التي استهدفت التعرف على أثر الإفصاح غير المالي على أسعار الأسهم وحجم تداولها في سوق الأوراق المالية السوداني. وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات غير المالية تمكن المستثمرين بأسواق المال من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، وأوصت الدراسة بضرورة حث الشركات على مزيد من الإفصاح والشفافية، مع تقديم هذه المعلومات في أقرب وقت للمتعاملين بأسواق المال.

أما دراسة سكيك (2010)، فقد هدفت إلى معرفة أثر المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية⁽¹⁾ على كل من أسعار الأسهم، وحجم تداولها في بورصة فلسطين. وتوصلت الدراسة إلى أن سعر السهم يتأثر بالتقارير المرحلية، في حين أن حجم تداول الأسهم لا يتأثر بتلك التقارير، كما أن المستثمرين يدركون أهمية التقارير المالية المرحلية كمصدر للمعلومات، وأوصت الدراسة بنشر التنبؤات المستقبلية بأسعار الأسهم من ضمن التقارير المرحلية.

وفي نفس السياق، أجرى أبو زيد (2018)، دراسة على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، لمعرفة أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية بالتقارير السنوية على سعر السهم، ومعرفة مستوى هذا الإفصاح. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح غير المالي بالأبعاد (المسؤولية الاجتماعية والبيئية، الحوكمة، الإستراتيجية، والمعلومات المستقبلية)، بلغ 56%، كما توصلت إلى أن مستوى

الإفصاح عن المعلومات غير المالية يؤثر إيجابياً على سعر السهم، إلا أن هذا التأثير يختلف باختلاف حجم الشركة، الربحية، وجودة المراجعة، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام الشركات، بتحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية الاختياري؛ لما لذلك من مردود إيجابي على سعر السهم، ومن ثم زيادة فرص الحصول على التمويل وجذب المزيد من الاستثمارات.

وفيما يتعلق بالبيئة الليبية، أجرى التهامي (2013)، دراسة استهدفت معرفة تأثير المعلومات غير المالية بالشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على القيمة السوقية لهذه الشركات، وتبين من خلال النتائج الميدانية، أن هناك تأثيراً للمعلومات غير المالية على القيمة السوقية لتلك الشركات، أما فيما يتعلق بالبيئة السعودية فقد أجرى السهلي (2011) دراسة، استهدفت قياس درجة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية السعودية مع مقارنتها مع درجة الإفصاح في كل من الاقتصاد الأمريكي، وعدد من الدول الناشئة، توصلت الدراسة إلى أن مستوى شفافية إفصاح الشركات السعودية كانت متوسطة، كما تبين أنه أقل من نظيرتها الأمريكية، وأعلى منها في الدول الناشئة. وأوصت الدراسة على ضرورة تركيز الإفصاح على العوامل الأكثر تأثيراً على الإفصاح من بينها المعلومات غير المالية بمختلف قطاعات أسواق المال.

وفي نفس السياق، سعت دراسة الطويل (2013) إلى التعرف على أثر المعلومات غير المالية، والمرحلة العمرية

الاهتمام بالإفصاح بالمعلومات غير المالية المفصح عنها عند اتخاذ أي قرار استثماري، وزيادة اهتمام الشركات بالإفصاح غير المالي.

وفي سياق متصل أجرى الجعيدى وآخرون (2019) دراسة، استهدفت المقارنة بين سوق دبي وسوق أبي ظبي، لمعرفة نسبة الإفصاح غير المالي في كلا السوقين، ولمعرفة أثره على القيمة السوقية وبينت نتائجها انخفاض نسبة الإفصاح غير المالي في كل من سوق دبي وأبي ظبي، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الإفصاح غير المالي والقيمة السوقية في سوق دبي، وعدم وجود أثر لهذا الإفصاح على القيمة السوقية في سوق أبي ظبي.

وعلى خلاف ما سبق، قام الشطناوي (2018)، بدراسة لمعرفة أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية، وبينت النتائج عدم وجود أثر بين الإفصاح عن المعلومات غير المالية والقيمة السوقية.

وفيما يتعلق بالدراسات الأجنبية، فقد قدم Simpson (2010) دراسة، استهدفت تحليل وتفسير المعلومات غير المالية التي تتضمنها تقارير الشركات المدرجة في البورصة الكندية للفترة (1997-2007). وتوصلت إلى أن هناك اهتماماً أكبر بالإفصاح غير المالي الإيجابي مقارنة بالإفصاح غير المالي السلبي، كما بينت وجود اختلاف في مستوى الإفصاح غير المالي نتيجة اختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

للشركة في تدعيم قرار المراجع الخارجي عند تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت نسبي في أخذ المراجع الخارجي للمعلومات غير المالية في الاعتبار عند تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، كما يتناقض اهتمام المراجع بالمعلومات غير المالية كلما تقدمت الشركة في دورة حياتها، أما دراسة الشعار وآخرون (2015)، فقد هدفت إلى التعرف على دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح غير المالي له تأثير إيجابي على القيمة السوقية للشركة، وأوصت الدراسة بمراجعة تعليمات الإفصاح غير المالي وإعادة صياغتها وضرورة الاهتمام بها من قبل المستثمرين؛ لتوفير معلومات غير مالية دقيقة، تؤدي إلى تقليل حالة عدم التأكد مع ضرورة منح أوزان نسبية لمختلف الإفصاحات غير المالية.

وفي البيئة الفلسطينية، قدم ججوح (2017)، دراسة لقياس مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بكافة بنود الإفصاح غير المالي، وفقاً لمتطلبات الإفصاح في الأنظمة والقوانين الفلسطينية، وبيان أثر مستوى هذا الإفصاح على القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة، وتوصلت إلى أن مستوى الإفصاح غير المالي مرتفع، بالإضافة إلى عدم وجود أثر لمستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات أهمها، ضرورة توعية المستثمرين بزيادة

المديونية، والموقع الجغرافي) على الإفصاح عن المعلومات غير المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح العام لتلك الشركات منخفض، وبالتالي لا يوجد تأثير واضح له على القيمة السوقية لأسهم الشركة، كما أن هذه الخصائص لا تؤثر على الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية معاً، كما قام (Qin, 2014)، بدراسة استهدفت التعرف على أثر الإفصاح الاختياري على الشركات المدرجة في البورصة الصينية. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الاختياري لم يرتفع خلال الفترة (2008-2012)، بل انخفض نتيجة عزوف عدة شركات عن الإفصاح عن بعض الأمور، وأوصت الدراسة بمنح المزيد من الصلاحيات لهيئات المراقبة في سوق الأوراق المالية لفرض تطبيق متطلبات الإفصاح غير المالي.

وأخيراً قدم (Grewal et al., 2015) دراسة، استهدفت معرفة مدى تأثير الإفصاح غير المالي الإلزامي على رد فعل السوق من خلال التغير في القيمة السوقية للشركة، وقد ركزت الدراسة على تناول متطلبات الإفصاح غير المالي بحسب معايير الاتحاد الأوروبي للإفصاح خلال الأعوام (2013-2014). وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح غير المالي الإلزامي له أثر سلبي على القيمة السوقية للشركة.

بالنظر إلى الدارسات السابقة ككل، ومقارنتها مع بعضها البعض، نجد أن هناك تبايناً في الآراء فيما يتعلق بأثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية للأسهم؛ حيث يرجع سبب

أما في رومانيا، فقد قامت Dima et al. (2013) بدراسة، سعت من خلالها إلى التعرف على أثر الإفصاح المالي وغير المالي على القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة الرومانية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لمستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، وبأن الإفصاح غير المالي في البورصة الرومانية أقل وضوحاً، إذا ما تمت مقارنته بالإفصاح بالشركات الإسبانية، وأوصت الدراسة بمقارنة مستويات الإفصاح غير المالي ما بين مجموعة من الأسواق المالية لمختلف الدول.

وفي نفس الإطار قام Cohen et al. (2012) بدراسة، حاولت معرفة مدى التزام الشركات الأمريكية بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات غير المالية من خلال الإفصاح عنها اختياريًا، ومدى اختلاف مستويات الإفصاح عنها بين الصناعات. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يزال هناك نقص في الإفصاح عن المعلومات غير مالية، وأن هناك اختلافاً في مستويات الإفصاح باختلاف القطاع الذي تنتمي له الشركة، كما بينت الدراسة أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يحاول إبراز الجوانب الإيجابية فقط، وإهمال الجوانب السلبية.

وقياساً على ذلك، أجرى Velazquez et al. (2013) دراسة مقارنة بين ثلاث دول هي البرازيل، الأرجنتين، والمكسيك، بهدف التعرف على أثر بعض خصائص الشركات المتمثلة في (الحجم، نوع القطاع، الأداء،

المالية التي تصدرها الشركات، تكون تقييماتهم أكثر دقة، وبالتالي تتم ترجمتها لمعلومات ذات قيمة في أسواق رأس المال، وفي السياق ذاته، يضيف عبد الرحيم (2017)، أنه لا غنى عن المعلومات غير المالية للمحللين الماليين لأغراض التنبؤات بالأرباح المستقبلية للشركات، الأمر الذي يبرر الطلب المتزايد من قبل المحللين الماليين على هذه المعلومات؛ لكونها تمثل عاملاً مهماً في دقة تنبؤاتهم.

ومن ناحية أخرى، اختلفت العديد من الدراسات (Mayew et al. (2013); Bassemir et al. (2013); Nichols and Wieland (2009); Mayew (2008); Kimbrough (2005); Irani (2002); Bowen et al. (2004)، حول المصادر التي يمكن الاعتماد عليها من جانب المحللين الماليين في الحصول على المعلومات غير المالية بخلاف القوائم المالية والملاحظات المتممة لها، وفي المقابل، اتفقت هذه الدراسات مع دراسة Orens and Lybaert (2007)، في أن المعلومات المستقبلية عن الشركة تزيد من منفعة المعلومات غير المالية. كما توصل Simpson (2010)، إلى أنه عند استخدام المعلومات غير المالية في عملية التحليل، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض درجة تشتت تنبؤات المحللين الماليين.

وعلى وجه الخصوص، أوضح Hussainey and Walker (2009)، أن خصائص معينة في الصناعة هي التي تدفع المحللين الماليين إلى استخدام أنواع مختلفة من المعلومات

هذا التباين للاختلافات في البيئة التي أجريت فيها (الدراسة، القطاع، والمؤشرات التي تبنيتها الدراسات)، كما بينت بعض الدراسات، بأن هناك تخوفاً من البعض عند الإفصاح عن المعلومات غير المالية السلبية. وبشكل عام، أشارت أغلب الدراسات إلى أن هناك نقصاً واضحاً في مستويات الإفصاح غير المالي.

■ الدراسات المتعلقة بأثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين:

في هذا الشأن تبرز أهمية المعلومات غير المالية التي قد تساعد المحللين الماليين في الحصول على معلومات أوسع نطاقاً، حيث يرى كل من Eccles et al. (2012); Ghosh and Wu (2011) أن الاهتمام بالمعلومات غير المالية من جانب المحللين الماليين ليس بنفس الاهتمام بالمعلومات المالية، خاصة عندما تكون المعلومات المالية غير كافية؛ ما يعني أن المحللين الماليين يحتاجون لمعلومات غير مالية بجانب المعلومات المالية، ويتفق مع هذا الرأي Coram et al. (2011). ويضيفون، أن المحللين الماليين يعطون اهتماماً للمعلومات غير المالية فقط عندما يكون هناك اتجاه إيجابي للمعلومات المالية، أما إذا كان اتجاه المعلومات المالية سلبياً فيتم الاهتمام بالمعلومات المالية أكثر من المعلومات غير المالية.

ومن جانبه يؤكد Ioannou and Serafeim (2014)، أنه مع ارتفاع قدرة المحللين الماليين على فهم التقارير غير

عن المعلومات غير المالية يعزز من ثقة المستثمرين في أسواق المال، وتتفق مع وجهة النظر هذه دراسة كل من Luft (2009); Cohen et al. (2011); Eccles et al. (2012); Cheng et al. (2014a)، حيث أكدت هذه الدراسات، على أن المعلومات غير المالية تفيد المستثمرين في التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، كما أنها تمثل أهمية للمستثمرين فيزداد الطلب عليها؛ لأنها تزيد من مستوى الشفافية وتساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوقعات الأداء المستقبلي، وأسعار الأسهم وتقييم أداء الشركة.

كذلك أشار عبد القادر (2017)، إلى أنه في الآونة الأخيرة يُلاحظ وجود طلب متزايد من جانب المستثمرين على زيادة مستوى الشفافية، والإفصاح عن المعلومات التي تقدمها تلك الشركات داخل تقاريرها السنوية المنشورة، سواء كانت تلك المعلومات مالية أم غير مالية، وسواء كان هذا الإفصاح إلزامياً (2) أم اختيارياً (3).

وفي نفس السياق، يضيف Clarkson et al. (2010)، أن محتوى المعلومات غير المالية البيئية، تمثل مؤشراً للمستثمرين على مدى الالتزام المستقبلي، ورؤية الشركة الإستراتيجية في مجال الطاقة والمياه والانبعاثات، وهو ما يسمح للمستثمرين بتقييم أداء الشركات المختلفة، وتوفير معلومات حول المخاطر في المستقبل، وتزيد من مستوى الشفافية، وقد أوضح (Kieso et al. 2007)، أن أهم أسباب نمو الطلب على الإفصاح عن المعلومات غير المالية يتمثل في، تعقد بيئة

المستقبلية عند كتابة تقاريرهم، وأنهم يستخدمون كما أكبر من المعلومات غير المالية المستقبلية عندما يقومون بتغطية شركات في القطاعات ذات النمو المرتفع، مقارنة بالشركات ذات النمو المنخفض.

وبناء على ما سبق، يؤكد الباحثان بأن هناك اتفاقاً بين كافة المحللين الماليين، والأكاديميين على أهمية المعلومات غير المالية كعنصر مكمل في عملية اتخاذ القرارات، وأن هناك طلباً متزايداً على المعلومات غير المالية من قبل المحللين الماليين.

■ الدراسات المتعلقة بدوافع طلب المستثمرين على المعلومات غير المالية:

في هذا الجانب يستعرض الباحثان الدراسات السابقة التي تناولت طلب المستثمرين على المعلومات غير المالية، سواء من خلال التقارير المالية الاعتيادية، أم عبر تقارير الاستدامة، أو تقارير المسؤولية الاجتماعية، وذلك كما يلي:

1. دوافع طلب المستثمرين للمعلومات غير المالية من خلال التقارير المالية الاعتيادية:

أكدت دراسة (Coram 2010)، أن هناك دعوات لزيادة الإفصاح عن المعلومات غير المالية للمستثمرين، وبيّنت الدراسة بأنه لكي يتم استخدام هذه المعلومات في تقييم المستثمرين لبرامجهم الاستثمارية، يجب أن تكون لديهم معرفة بطبيعة تلك المعلومات، وعلى غرار ذلك يضيف عبد الفتاح (2012)، بأن الإفصاح

الأعمال، زيادة العمليات والأحداث الاقتصادية، وحاجة المستثمرين لمعلومات فورية حالية وتنبؤية.

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه يوسف (2019) في دراستها، حول تأثير الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قرارات الاستثمار وانعكاسها على خلق القيمة، بأن أهمية الإفصاح تعززت وزادت مع ظهور عدد من المتغيرات في البيئة الخارجية، منها، تزايد النمو الاقتصادي في السوق العالمي، التقدم التكنولوجي، انتشار الشركات متعددة الجنسيات، إزالة القيود والحواجز على انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وظهور تقنيات جديدة في تداول الأوراق المالية في أسواق المال العالمية؛ نظراً لتوفيره معلومات مفيدة وموثوق فيها حول المركز المالي وأداء الأعمال، وأيضاً مساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، كما توصلت إلى أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية ينظر إليه على أنه مؤشر لمستوى نجاح الشركة، فكلما زاد مستوى الإفصاح عن معلومات غير مالية إضافية، ترك ذلك انطباعاً إيجابياً عن كفاءة وفاعلية أداء الشركة لدى المتعاملين في سوق الأوراق المالية. وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم، ونتيجة لذلك لابد من تطوير المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، لتصبح قادرة على توفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وذلك من خلال الاهتمام بالإفصاحات غير المالية إلى جانب المالية الأخرى.

وعلى النقيض من ذلك، ترى دراسة (2010) Massie، أن المستثمرين يواجهون صعوبات تتعلق بقدرتهم على الوصول لمعلومات غير مالية قابلة للمقارنة وموثوق بها، كما يؤكد (2008) Wheelan and Investor، بأن هناك بعض المعلومات غير المالية المفصح عنها قد يكون لها تأثير سلبي على الأداء المالي وعلى قرارات المستثمرين، مثل المعلومات المتعلقة بالقضايا المرفوعة ضد الشركة وتأثيرها السلبي على البيئة، ما قد يؤثر سلباً على سمعة الشركة ومنتجاتها.

وفي نفس السياق، أوضحت دراسة كل من (2010) Coram ; Banghoj and Plenborg (2008)، أن زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية يمكن أن يمثل عنصر تعقيد وتشويش على قرارات المستثمرين في تقدير القيمة السوقية للأسهم، كما بين (2012) Cohen et al.، وجود اختلاف في مستويات الإفصاح بين الصناعات، مع وجود نقص واضح في هذا النوع من الإفصاح، كما أوضح أن إفصاح الشركات غير المالي يميل لإظهار الجانب الإيجابي فقط.

2. دوافع طلب المستثمرين للمعلومات غير المالية من خلال تقارير الاستدامة:

أشار الشرقاوي (2017)، إلى أن الفكر المحاسبي قد استجاب لمفهوم الاستدامة، ووضع على عاتقه تقديم معلومات مناسبة عن الاستدامة، حيث أصبحت المحاسبة عن التنمية المستدامة

علاوة على ذلك، أكد Arnold et al. (2012) على أن الاستدامة أصبحت مدرسة فكرية عالمية، تنتشر في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، حيث يمثل موضوع الاستدامة واحدة من أهم التطورات في مجتمع الاستثمار في السنوات الأخيرة، كما تمثل المعلومات البيئية والاجتماعية الخاصة بالشركة أهم المصادر والقضايا التي تؤثر على قرارات الاستثمار في أسواق رأس المال. وفي المقابل يرى Guidry and Patten (2010)، أن هناك تبايناً في تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة على قرارات الاستثمار؛ نتيجة اختلاف طبيعة إيجابية وسلبية المعلومات، فالمعلومات السلبية تؤدي إلى انخفاض فرص الاستثمار، في حين أن الإفصاح عن المعلومات الإيجابية له تأثير إيجابي على فرص الاستثمار من حيث، توفيت الاستثمار، ومستوى خبرة المستثمر.

3. الدراسات التي تناولت أهمية تقارير المسؤولية الاجتماعية للمستثمرين:

في هذا الشأن يشير Lungu et al. (2011)، إلى أن تقارير المسؤولية الاجتماعية هي أداة اتصال تضمن قدرأ أكبر من الشفافية لأصحاب المصالح وخاصة المستثمرين، كما يضيف كل من Cho et al. (2013)، وحماد (2014)، أن المستثمرين يهتمون بمعلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات بوجه عام؛ حيث تلعب تلك المعلومات دوراً إيجابياً في الحد من التباين في المعلومات بين المستثمرين، وربما تقلل من مشكلة سوء الاختيار الذي يواجه المستثمرين

امتداداً للمحاسبة الاجتماعية والبيئية من حيث القياس والإفصاح، وظهر ما يعرف بـ (Accounting of Sustainable Development)، وهي المحاسبة عن التنمية المستدامة أو محاسبة الاستدامة، لتحقيق التوازن بين مسؤولية الشركة عن آثارها الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، وبين حاجة المجتمع وأصحاب المصالح المختصين لمعلومات أكثر شمولية، تساعد على التخطيط واتخاذ القرارات وتقييم أداء الشركات، وبالتالي ظهرت تقارير الاستدامة بجانب التقارير المالية، لإبراز المعلومات غير المالية، وأوضح إسماعيل (2016) من جانبه، أن معلومات استدامة الشركات هي أوسع نطاقاً من معلومات المسؤولية الاجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية تمثل جزءاً من التنمية المستدامة، وقد أكدت دراسة كل من Hindley and Buys (2012) وDebono (2004)، أن تقارير الاستدامة الاجتماعية والبيئية أصبحت أمراً مهماً لقرارات المستثمرين؛ لإدراكهم علاقة القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فمن خلال هذه التقارير يتم الإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية والبيئية، ولذلك يرى Vormedal and Ruud (2009) أن النمو المتزايد لتقارير الاستدامة، يرجع لعاملين، الأول، الطلب المتزايد عن المعلومات غير المالية، أما العامل الثاني فيتعلق بإضفاء الشرعية على نشاط الشركة وتبرير سلوكها بأنها تعمل وفقاً لإطار قواعد وقوانين المجتمع نتيجة الإفصاح عن معلوماتها البيئية والاجتماعية.

الأقل خبرة، وتزويد من الشفافية، كما أن لها تأثيراً على أسعار الأسهم والتدفق النقدي المستقبلي.

بينما يرى Wang and Tuttle (2014)، أن المستثمرين قد يجدون أهمية لمعلومات المسؤولية الاجتماعية في اتخاذ قرارات الاستثمار، عندما يكون هناك عدم تأكد، أو غموض مرتبط بالإفصاح المالي للشركة، وفي نفس الاتجاه توصل شرف (2015) من خلال دراسته، إلى وجود علاقة بين معلومات المسؤولية الاجتماعية وقرارات الاستثمار، لما لها من تأثير على سمعة الشركة وأسعار الأسهم، والتدفق النقدي المستقبلي للشركة.

■ الدراسات المتعلقة بدوافع طلب مانحي الائتمان على المعلومات غير المالية:

تتفق دراسة كل من رمضان (2012)، ودراسة طعيمة (2013)، في أن مانحي الائتمان في حاجة لمعلومات غير مالية للشركات طالبة الائتمان، حتى تستطيع المصارف تفسير وفهم هذه المعلومات، ومدى تأثيرها على وضع الشركة قبل اتخاذ قرار منح الائتمان. وفيما يتعلق بنوع المعلومات التي يطلبها مانحي الائتمان، فقد أوضح (2009) Mclaughlin، أن المصارف تحتاج إلى معلومات بيئية لتقييم وإدارة الخطر البيئي المرتبط بعمليات الإقراض الخاصة بها.

وهذا يتفق مع ما أشارت دراسة (Thompson and Cowton 2004)،

بأن الشركات التي تسعى للاقتراض، تكون تقاريرها السنوية غير كافية، لتوفير المعلومات البيئية اللازمة لدمج الاعتبارات البيئية بقرارات الإقراض، لذلك هناك حاجة إلى وجود إفصاحات بيئية إضافية بجانب الإفصاحات الإجبارية، علاوة على ذلك، أشارت ذات الدراسة السابقة إلى قيام المصارف بتشجيع الشركات على توفير معلومات، تمكنها من الخطر البيئي (4) (Environmental Risk)، المرتبط بعمليات الإقراض الخاصة بها، كما أشارت نفس الدراسة إلى أن 87% من المصارف في أوروبا، تدمج الاعتبارات البيئية ضمن إجراءاتها الائتمانية عند اتخاذ قرارات الإقراض، وأن هناك أدلة على أن المخاطر البيئية وثيقة الصلة بقرارات الإقراض المصرفي، وهو ما يمثل إدارة للخطر الذي تتعرض له المصارف.

وفي السياق ذاته، أكدت دراسة (Campbell and Slack 2011)، وجود تزايد في طلب مانحي الائتمان على المعلومات غير المالية، وأن المصارف يجب أن تعتمد على معلومات غير مالية تتعلق بالمخاطر التي تواجهها الشركة، وأثر هذه المخاطر على التدفقات النقدية المستقبلية، وعلى فرص النمو ومستويات الربحية، وقد بينت دراسة إسماعيل (2016)، أن المصارف لها طبيعة خاصة، تتمثل في تعدد وتنوع المخاطر المصاحبة لقرارات الائتمان، الأمر الذي يتطلب تحري مزيداً من الدقة عند منح الائتمان، من خلال طلب مانحي الائتمان للمعلومات غير المالية عن الحوكمة،

7. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يُظهر الإفصاح المحاسبي جميع المعلومات التي لها تأثير على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية، وبالتالي يحتاج هؤلاء المستخدمون إلى العديد من التفسيرات التي قد تكون معروضة ضمن القوائم المالية، ولقد اهتمت العديد من الدراسات المحاسبية كدراسات (Maturbongs and Budih-arta, 2015; Tamba, 2015; Huta-pea, 2014) بدراسة مفهوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث أشارت إلى أن الإفصاح هو الإظهار الواضح للحقائق أو الظروف المختلفة في القوائم المالية، أو في التقارير المالية الأخرى في صورة ملاحظات تفسيرية.

ومن وجهة نظر أخرى لمفهوم الإفصاح يرى (Gruning 2011)، أن الإفصاح يتعلق بتقديم معلومات لأصحاب المصالح عن الأنشطة التشغيلية والوضع المالي والتجاري للشركة، بينما يرى (Abeysekera 2013)، أن الإفصاح هو وسيلة للمحافظة على حقوق المساهمين ومراعاة حقوق أصحاب المصالح، في حين يشير عبد الرحيم (2017) للإفصاح بأنه، عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين، سواء كانت معلومات مالية أم غير مالية، بطريقة تسمح بتقييم أداء ومقدرة الشركة على تحقيق أرباح في المستقبل، وتخفيض حالة عدم التأكد عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية كأداة يمكن من خلالها التنبؤ بالأداء المستقبلي، بما يساعد على اتخاذ القرارات المستقبلية،

المخاطر، التهديدات، والجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة؛ لتكون عملية تقييم المخاطر شاملة، وفقاً لدراسة الخيال (2009) ودراسة (Avgouleas 2009) أنه من أحد أسباب الأزمة المالية العالمية، عدم أخذ المصارف المعلومات غير المالية في اعتبارها وتركيزها فقط على التقارير المالية.

وبناء على ما سبق، يرى الباحث بأن هناك أثراً للمعلومات غير المالية على قرارات منح الائتمان، وأن هناك طلباً متزايداً من قبل المصارف على مثل هذه المعلومات، تحديداً المعلومات المتعلقة بالبعدين البيئي والاجتماعي.

■ التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح للباحثين أن هذه الدراسات قد اختلفت في منهجيتها، فقد كان أغلبها استقصائياً ميدانياً، والبعض الآخر اتبع المنهج التجريبي، واتباع جزء منها المدخل التحليلي النظري، كما اتفقت نتائج الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة، وبصفة خاصة في البيئة الأجنبية، مثل الدراسات الأمريكية، والدراسات التي أجريت في المملكة المتحدة.

وإجمالاً يمكن القول، بأن جميع فئات أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين، يرون أن المعلومات غير المالية تعد ركيزة مهمة لاتخاذ قراراتهم؛ وذلك لإدراكهم بأن هذه المعلومات تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد، تماثل المعلومات، وتعمل على ترشيد القرارات.

تتطور باستمرار (Dragu and Tiron-Tudor, 2013).

ويرى الصيرفي (2015)، بأن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يجب أن يتضمن القضايا والمعلومات التي يحتاجها متخذو القرارات الاقتصادية سواء كانت معلومات بيئية، أم اجتماعية، أو حوكمية، في حين يرى شرف (2015)، أن المعلومات غير المالية هي المعلومات التي تقع خارج نطاق نظام معلومات المحاسبة المالية التقليدي، والتي يتم الإفصاح عنها خارج القوائم المالية، وقد تكون مستوحاة من المعلومات داخل القوائم المالية، وهذا يتمشى مع تعريف FASB⁽⁶⁾، بأن المعلومات التي تنشر خارج القوائم المالية مستوحاة من المعلومات داخل المالية.

وقد نادت بعض الدراسات منها دراسة (Frankel et al. 2010)، بضرورة سرد الأحداث التي تحدث أو تلاحق الشركات في مجموعة من التقارير غير المالية، وبينما أكد البسيوني (2014)، بأن الإفصاح غير المالي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الاتصال المالي، وعرفه على أنه ما تحتويه التقارير من سرد للمعلومات عن إنجازات الشركة، وما يتعلق بالتطورات المستقبلية، بالإضافة إلى أنه يقوم بشرح الأحداث وعرضها وتفسيرها ببساطة كرسالة لأصحاب المصالح.

ومن حيث أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية من وجهة نظر الشارع وآخرون (2015)، فإنه يمثل

ويسهم في المحافظة على حقوق المساهمين ومراعاة حقوق أصحاب المصالح.

أما دراسة Healy and Palepu (2001)، فقد طالبت بضرورة تطوير مفهوم الإفصاح بما يتفق مع مستجدات العصر والتغيرات في اقتصاديات الأعمال الحديثة، حيث عرف Maturbongs and Budiharta (2015)، الإفصاح بما يتفق مع التطورات التي حدثت في بيئة الأعمال الحديثة، بحيث أشارت إلى الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالآثار الاجتماعية والبيئية في شكل تقارير؛ توفر معلومات مالية أخرى بخلاف المتوفرة بالقوائم المالية، أو توفر معلومات غير مالية فقط.

مما سبق، يكمن تلخيص مفهوم الإفصاح بأنه، تقديم المعلومات المحاسبية كمياً ووصفياً، بهدف مراعاة حقوق أصحاب المصالح، وحماية حقوق المساهمين.

8. الإفصاح عن المعلومات غير المالية:

في ظل عدم تلبية المعلومات المالية لاحتياجات أصحاب المصالح في بيئة الأعمال الحالية، فإن الإفصاح عن المعلومات غير المالية⁽⁵⁾، إلى جانب المعلومات المالية، سيعمل على تخفيض درجة عدم التأكد، ودرجة عدم تماثل المعلومات، الأمر الذي جعل الكثير من الشركات تواجه في الآونة الأخيرة تحديات تستلزم منها تطوير إستراتيجية الإفصاح عن المعلومات، وذلك لمقابلة الطلب عليها في سياق البيئة العالمية التي

ووفقا لهذه الأسباب أصبحت المعلومات المالية لا تفسر ولا تلبي إلا قدرا ضئيلا من قيمة الشركة، ما أدى إلى ظهور العديد من الدعوات من قبل أصحاب المصالح للإفصاح عن المعلومات غير المالية، إلى جانب المعلومات المالية.

كما قدمت الدراسات تلخيصا لأهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية إلى جانب المعلومات المالية فيما يلي:

- توفير المعلومات المالية وغير المالية، يساعد على تشجيع وتعزيز السلوك الأخلاقي الإيجابي للشركة من خلال تبني المسؤوليات البيئية والاجتماعية من قبل الإدارة تجاه أصحاب المصالح، ما ينعكس إيجابياً على سمعتها ومكانتها في السوق وقدرتها على الاستمرار في المستقبل.

- توفير المعلومات المالية وغير المالية، يساعد على تحسين الأداء المالي، نتيجة استيفاء المنتجات والخدمات المقدمة لمتطلبات الاشتراطات البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يصاحبه تحسن مؤشرات الربحية.

- توفير المعلومات المالية وغير المالية، يساعد على كفاءة إدارة الشركة للمخاطر الحالية والمتوقعة، وطريقة التعامل معها تفيد المستثمرين والمقرضين والمصارف والدائنين والموردين في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل اللازمة، بما يضمن سهولة الحصول على الائتمان، وتطوير العلاقات الإيجابية مع البنوك والدائنين، والحصول على مزيد من الدعم من قبل الجهات المانحة؛ نتيجة زيادة قدرة تلك الجهات على تقييم القيمة السوقية الاقتصادية والبيئية والأخلاقية للشركة.

مؤشرا على نجاح الشركة، فكلما زاد مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية، ترك ذلك انطباعا إيجابيا عن كفاءة وفعالية أداء الشركة، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم، أما دراسة أحمد (2014)، فإنها ترى أن أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية بعد تعبيرها كمكلا لبيانات القوائم المالية، بما يوفره من معلومات ذات أهمية للمستخدمين، ولذلك يجب أن تشملها التقارير المالية باعتبارها عنصرا جوهريا مهما لفهم التقارير المالية.

وبالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت أهمية وجدوى المعلومات غير المالية، إلا أنه لا يوجد تحديد واضح لمفهوم المعلومات غير المالية (Orens and Lybaert, 2010)، فقد اتفق كل من (Upton (2001); Robb et al. (2001)، على تعريف المعلومات غير المالية، وفقا لما ورد في تقرير خاص لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مشيراً إلى "أنه يشتمل الإفصاح غير المالي ومقاييسه (Metrics) على درجات مؤشر (Index Score)، نسب (Ratios)، وإحصاءات (Counts)، وغيرها من المعلومات التي لم تُعرض أو يفصح عنها في القوائم المالية الأساسية".

واتفقت دراسة كلٍّ من مندور (2015)، و Orens and Lybaert (2013)، في أن القوائم المالية لا تأخذ في اعتبارها الظروف البيئية والاجتماعية والحوكومية التي تعمل الشركة من خلالها، كما أنها لا توفر معلومات عن المخاطر والفرص المرتبطة بإستراتيجية الشركة،

ويوضح الباحثان، أنه عند ذكر الإفصاح غير المالي يجب الإشارة إلى مفهوم التقارير المتكاملة؛ حيث تعرف بأنها إطار متكامل يجمع بين المعلومات المالية وغير المالية، البيئية، الاجتماعية والحوكومية، في تقرير واحد واضح ومتسق وقابل للمقارنة، بما يسمح لأصحاب المصالح من التعرف على الأداء الكلي للشركة.

9. تطور الإفصاح عن المعلومات غير المالية:

يرى شرف (2015)، أن نشأة وتطور الإفصاح عن المعلومات غير المالية يعود إلى قصور التقارير المالية التقليدية عن توفير معلومات تفي باحتياجات أصحاب المصالح، والتي كانت سبباً في ظهور التقارير غير المالية، وأضافت دراسة (2011) Sheridan، بأن فقدان حملة الأسهم لاستثماراتهم، والكوارث البيئية هي عوامل تشير لتأثير القضايا غير المالية على استدامة الشركة طويلة الأجل، ولذلك يؤدي الاعتماد على القياس المالي بمفرده إلى عدم القدرة على توفير إشارات كافية عن الأداء الكلي للشركة.

بالإضافة للانتقادات السابقة، فقد أوضحت دراسة Eccles and Saltzm- (2011) an، أن هناك انتقادات أخرى موجهة للتقارير المالية منها، زيادة تعقيدها والتأخير في إصدارها، قلة المعلومات حول المخاطر، وقلة المعلومات المتعلقة بقدرة الشركة على خلق القيمة للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

كما أضاف Maturbongs and Bu-diharta (2015)، بأن توفير المعلومات المالية وغير المالية يُمكن من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وصافي الدخل المستقبلي، في حين أكد علي (2017)، أن تطور أسواق رأس المال وكثرة عدد الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة الطلب على المعلومات غير المالية، أدى إلى تزايد الطلب نحو دمج المعلومات المالية والمعلومات غير المالية لإضفاء صورة أكثر شمولاً وتوازناً عن أداء الشركة.

وفي نفس السياق أكدت دراسة (2011) Chatterjee et al.، على أن الإفصاحات غير المالية تتسم بالكثافة العالية لدرجة قد تصل أحياناً إلى ضعف الإفصاحات المالية؛ بسبب عدم كفاية الإرشادات والمتطلبات المنظمة لمثل هذا النوع من الإفصاح، فقد أشار Ioannou and Serafeim (2015) إلى أن المحللين الماليين يهتمون كأحد أصحاب المصالح بالمعلومات غير المالية؛ لأنها تؤدي إلى تحسين مستوى الشفافية، وتعطي نظرة شاملة عن أداء الشركة في المستقبل، وتؤدي إلى ارتفاع في مستوى أحكام المحللين الماليين، بالإضافة إلى خفض عدم تماثل المعلومات بين المشاركين في السوق حول قرارات بيع وشراء الأسهم. ومن جهة أخرى، تهتم البنوك كأحد أصحاب المصالح بالمعلومات غير المالية التي تقدمها الشركة عن إدارة المخاطر البيئية المرتبطة بعمليات الاقتراض؛ حيث أن البنوك تحتاج إلى معلومات تختص بالمخاطر المباشرة التي قد تتعرض لها الشركات، وبالتالي عدم قدرة المقترض على السداد (علي، 2017).

الاستدامة، فمن وجهة نظرهم، قد يؤدي دخول معلومات غير مالية ذات صلة لتشيويه أداء الشركة (Eccles et al., 2011). وفي عام 2000، تم إصدار مبادرة التقرير العالمي - Global Rep- (GRI) ، التي تعد بمثابة معيار عالمي يتم على أساسه إعداد التقارير غير المالية، ولقد طُورت هذه المبادرة باستمرار حتى وصلت للإصدار الرابع (GRI.G4) لتناسب جميع الشركات الكبيرة والصغيرة، ولتصبح جزءاً من ثقافة الشركة وإستراتيجيتها، كما أن الفضائح المالية التي حدثت لبعض الشركات الكبرى أدت لزيادة الدافع لدى الشركات والحكومات بإصدار قوانين ولوائح، لزيادة كم وجودة التقارير البيئية والاجتماعية.

وحالياً ظهر نوع جديد من التقارير غير المالية، وهي التقارير المتكاملة (Integrated Reporting)، وظهرت استجابة لتطلعات أصحاب المصالح، حيث تعرض هذه التقارير معلومات مالية وغير مالية في ذات الوقت، ومن المعلومات غير المالية الواجب استعراضها من خلال هذه التقارير، المعلومات البيئية، الاجتماعية، الحوكمية، الأخلاقية، المخاطر، والمعلومات الإستراتيجية للشركة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن إلا أنه لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين الشركات فيما يتعلق بمحتوى ونوعية هذه التقارير. ويلخص الباحثان المراحل التي مر بها الإفصاح عن المعلومات غير المالية في الجدول رقم (1).

وعليه، فإن الباحث يؤكد بأن نشأة الإفصاح عن المعلومات غير المالية ارتبطت بالتركيز على القصور الحاد في القوائم المالية التقليدية؛ لأنها لا تقدم معلومات عن الأداء غير المالي، ولا تأخذ في اعتبارها الظروف البيئية، الاجتماعية، المخاطر، والفرص، وغير مرتبطة بإستراتيجية الشركة، وقد بلورت دراسة كل من شرف (2015)، وعبد الرحيم (2017)، مراحل نشأة وتطور التقارير غير المالية عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: (1960-1980)، حيث حاولت الشركات الحد من الأضرار الناتجة عن عملياتها البيئية، فكانت تقوم بإدراج أجزاء (مقاطع) موجزة عن القضايا البيئية في التقرير السنوي، ثم تم التوسع في محتواها لتشمل القضايا الاجتماعية أيضاً، وأصبحت تعرف باسم تقارير المسؤولية الاجتماعية (CSR) (Corporate Social Responsibility) ، والتي تنشر بشكل منفصل عن التقارير السنوية.

المرحلة الثانية: (1980-1990)، حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة (7) (Sustainable Development) ليشمل التركيز على الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، وكان هذا من قبل العديد من الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، وتأخذ هذه التقارير أشكال تقارير منفصلة أو مستقلة.

المرحلة الثالثة: (1990 إلى الآن)، حيث ارتفعت نسبة الشركات التي تُعد تقارير الاستدامة، بالرغم من شعور أنصار التقارير المالية بالقلق من إدخال تقارير

جدول رقم (1): تلخيص مراحل الإفصاح عن المعلومات غير المالية

الفترة	1980 - 1960	1990 - 1980	2009 - 1990	2010 - الآن
شكل التقارير	منفصلة عن التقارير المالية.	منفصلة عن التقارير المالية.	منفصلة عن التقارير المالية.	تقرير موحد يحتوي معلومات مالية وغير مالية في آن واحد.
نوع المعلومات	معلومات المسؤولية الاجتماعية.	معلومات عن التنمية المستدامة.	معلومات عن التنمية المستدامة.	معلومات عن الأبعاد البيئية، الاجتماعية، الحوكمية، الإستراتيجية والمخاطر.

المصدر: من إعداد الباحثين.

10. الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات غير المالية:

تشير بعض الدراسات إلى صعوبة تحديد المعلومات المهمة نسبياً، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات غير المالية؛ نظراً للاختلافات الكبيرة فيما يتعلق بمحتوى ونوعية هذه المعلومات، وفقاً لـ (Guidance note on principle, 2006)، فإن الأهمية النسبية في التقارير غير المالية تتطلب ضمان مقدم من الشركة، بأنها قد أدرجت في تقاريرها معلومات حول أدائها الاستدامي المطلوب من قبل أصحاب المصالح، حتى يمكنهم اتخاذ قرارات سليمة.

ومن ناحية أخرى، يرى Westerfors and Vesterberg (2011) أن الأهمية النسبية، تتمثل في الحد الأقصى الذي لا يتم تجاوزه في أمر ما في التقرير عن الأمور البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية، وفقاً لمعايير داخلية وخارجية في ضوء مصلحة أصحاب المصالح والمخاطر والتوقعات. وقد أكدت دراسة قامت بها شركة

(Ernst and Young 2009)، على أن المستثمرين يدركون أهمية المعلومات غير المالية، إذا كان لها تأثير على الأداء المالي المستقبلي للشركة.

وفي هذا السياق، يرى الباحثان، أن الأهمية النسبية للمعلومات غير المالية تواجه تحديات كبيرة مرتبطة بعدم وجود معايير تحكم أهميتها النسبية؛ نتيجة اختلاف وتنوع المعلومات، وكذلك اختلاف قرارات أصحاب المصالح. وبصفة عامة يمكن اعتبار المنفعة من هذه المعلومات هو المعيار الأساس الذي يحكم الأهمية النسبية.

11. النظريات الداعمة للإفصاح عن المعلومات غير المالية:

يوجد العديد من النظريات التي تدعم وتبرر أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية، ومن بين هذه النظريات:

1. نظرية أصحاب المصالح:

Stakeholder Theory

تعتبر هذه النظرية أن الشركة جزء أساسي من النظام الاجتماعي الواسع من مجموعات أصحاب المصالح المتنوعين، وبالتالي فإن النشاطات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي تتخذها الشركة، بما في ذلك التقارير العامة، تكون ذات صلة مباشرة لتوقعات مجموعة معينة من أصحاب المصالح، وأن الشركة لديها الحافز للإفصاح عن المعلومات حول برامجها لتشير بوضوح بأنها تتفق مع توقعات أصحاب المصالح، بالإضافة إلى ذلك تعني هذه النظرية، أن جميع أصحاب المصالح لديهم الحق في المعرفة عن عمليات الشركة والمعلومات، وكيفية تأثيرها عليهم في عملية اتخاذ القرارات، الأمر الذي يوجب على الشركة القيام بتوفير المعلومات المالية، بالإضافة إلى معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي، كاستجابة منها لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصالح.

عليه، فإن هذه النظرية تشير إلى ضرورة التوسع في الإفصاح البيئي، والاجتماعي، لتوضيح ما إذا كانت نشاطات الشركة تدعم وتحسن من مسؤوليتها الاجتماعية (Tamba, 2015; Gasperini et al., 2012; Kristiana, 2012; Yusoff and Lehman, 2005).

2. نظرية الشرعية:

Legitimacy Theory

هذه النظرية مبنية على فكرة وجود عقد اجتماعي بين الشركة ومجتمعها، يلزمها أن تفسح اختياريًا عن النشاطات المتوقعة من جانب المجتمع، كما تشير إلى أن استمرار عمليات الشركة ونجاحها يعتمد على التزامها وامتثالها لتوقعات المجتمع الذي تعمل فيه، وبناءً على ذلك، فإن الإفصاح يستخدم كأداة للعمل من قبل الشركات بما يتفق مع قيم المجتمع؛ لتقديم صورة حول مسؤوليتها الاجتماعية، وللحفاظ على الشرعية المجتمعية، بما يفسر سلوك الإدارة تجاه الإفصاح البيئي والاجتماعي، كون الشركات ليست قاصرة في عملها على مستثمريها، ولكنها تنظر بشكل أوسع للجمهور وأصحاب المصالح المتنوعين (Christina and Budiarta, 2014; Kristiana, 2012; والصاوي، 2012).

3. نظرية المؤشرات:

Signaling Theory

ترى هذه النظرية من جانبها أن الإدارة تسعى للإفصاح عن الأخبار المتفائلة حتى تميز نفسها عن الشركات التي لديها أخبار متشائمة، بما ينعكس إيجابياً على أسعار أسهمها في أسواق المال، وأن الأخبار المتشائمة لا يمكن إخفاؤها حتى لا تتأثر قيمتها السوقية، إذا ما ثبت أنها قامت بالإفصاح عن معلومات غير صادقة (Von Alberti - Alhtaybat et al., 2012).

ويرى الباحثان من خلال هذه النظرية، بأن الإدارة تحاول دائماً الإفصاح عن المعلومات الخاصة التي تعد جذابة للمستثمرين والمساهمين، وتحديدًا عندما تكون المعلومات المستلمة تحتوي أخباراً جيدة.

4. نظرية الوكالة:

Agency Theory

نتيجة لتعارض المصالح بين المديرين (الوكلاء) والمساهمين (الأصل)، فإن هذه النظرية فسرت سعي الشركات إلى التوسيع في الإفصاح المحاسبي، بهدف الحد من تعارض تلك المصالح بما يعمل على خفض تكاليف الوكالة، فالتعارض في المصالح نتج عنه مشكلة عدم تماثل المعلومات، بسبب وجود معلومات لدى الوكيل لا يعلمها المساهمون؛ نظراً لاختلاف الخلفية العلمية والخبرة المهنية، وبهذا يستطيع الوكيل استخدام تلك المعلومات لأغراض منفعتة الخاصة حتى لو تعارضت مع مصلحة المساهمين، بالإضافة إلى مشكلة الرقابة والتي تنشأ بسبب عدم ملاحظة المساهمين بعض تصرفات الوكيل، مثل اختيار السياسات المحاسبية التي تعظم منافعهم، ما يستدعي الحاجة إلى وجود أساليب لمراقبة وتقييم أداء الوكيل كي يتخذ القرارات المثلى لصالح المساهمين، وعلى هؤلاء المساهمين تحديد معايير للأداء المرضي من وجهة نظرهم حتى يتسنى لهم تقييم أداء الوكيل (Barako, 2007; Nagar et al., 2003; والصاوي، 2012).

ومن هذا المبدأ يرى عبد الرحيم (2017)، أن التوسع في مستوى الإفصاح المحاسبي من خلال الإفصاح عن المعلومات غير المالية، التي تغطي جوانب وأبعاداً مختلفة للشركة، قد تساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وكافة جماعات المصالح الأخرى.

يستخلص الباحثان، بأن النظريات الداعمة للإفصاح عن المعلومات غير المالية لا تختلف فيما بينها اختلافاً جوهرياً، فجميعها تؤكد على أن الشركات يجب أن تتوسع في عمليات الإفصاح، وذلك للحد من عدم تماثل المعلومات، وحماية حقوق المساهمين، وتزويد أصحاب المصالح بمعلومات مفيدة وغير مضللة.

12. المبادرات الدولية والبحثية للإفصاح عن المعلومات غير المالية:

نظراً للتطورات الحاصلة في الإفصاح، نتيجة ظهور الأبعاد البيئية، والاجتماعية، والحوكومية والإستراتيجية والمخاطر، وانطلاقاً من هدف تطوير وتحسين جودة الإفصاح، فقد برزت عدة مبادرات دولية تهدف إلى الاهتمام بالإفصاح عن تلك الأبعاد المشار إليها بشكل معلومات غير مالية، وسيستعرض الباحثان هذه الجزئية على النحو التالي:

1. مبادرات التقرير العالمي:

Global Reporting Initiative (GRI)

تعد هذه المبادرة بمثابة تقرير عالمي⁽⁸⁾ (The Global Standard)، يتم على

كما سعت المبادرة إلى توضيح المبادئ التي على أساسها يتم إعداد التقرير المتكامل الذي يغطي كافة الأبعاد السابقة، وتنقسم المبادئ إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تتضمن المبادئ الخاصة بتحديد محتوى التقرير، وتهدف إلى تحديد ووصف محتوى التقرير، من خلال النظر إلى التنظيم والنشاطات وتوقعات أصحاب المصالح، وتشمل المسؤولية من خلال تحديد الشركة لكافة أصحاب المصالح، مع بيان كيفية الاستجابة لتوقعاتهم، وسياق الاستدامة وتطوير أو تدهور الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتنميتها على المستوى المحلي أو الدولي، والأهمية النسبية من خلال تغطية التقرير لكافة الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تؤثر بشكل جوهري على قرارات أصحاب المصالح.

المجموعة الثانية: وتتعلق بالمبادئ الخاصة بضمان جودة التقرير، وتهدف لضمان جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وعرضها بشكل مناسب، وتشمل التوازن، حيث ينبغي أن يعكس الإفصاح الجوانب الإيجابية والسلبية لأداء الشركة للمساعدة في عمل تقييم مناسب للأداء ككل، **والقابلية للمقارنة**، كما ينبغي على الشركة تحديد وتجميع واختيار القضايا والإفصاح عنها في التقرير، بشكل يمكن أصحاب المصالح من تحليل التغيرات في أداء الشركة، **والدقة**، حيث ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة ومفصلة لتقييم أداء الشركة، **والوقتية**، حيث يجب على الشركة عرض التقرير

أساسه إعداد التقارير غير المالية. ويتكون أعضاء هذه المبادرة من عدة منظمات عالمية، قامت بوضع مجموعة من الإرشادات، ولقد طورت هذه المبادرة أكثر من مرة آخرها كان الإصدار الرابع (GRI. G4) عام 2013، حيث سعت إلى توسيع نطاق الإفصاح ليشمل أبعاداً جديدة وتوفير إرشادات ومؤشرات بشأن العناصر التي يجب الإفصاح عنها في كل بُعد، لتغطية كافة جوانب الإفصاحات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية علي النحو التالي:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية:

وتتضمن إفصاحات عن المؤشرات المالية والتشغيلية للشركة، وتأثير هذه الإفصاحات على الأوضاع الاقتصادية لأصحاب المصالح.

ثانياً: المؤشرات البيئية:

وتتضمن إفصاحات عن البُعد الاجتماعي من خلال الأنظمة الاجتماعية التي تعمل في نطاقها الشركة من بينها، ممارسات العمل وفقاً لمعايير عالمية معترف بها دولياً، والتوظيف من خلال الإفصاح عن المعلومات التي تخص العاملين، وكذلك تتضمن إفصاحات عن مسؤولية الشركة تجاه المنتج، تتضمن معلومات من بينها العلامات التجارية لجميع المنتجات والخدمات، وكذلك الإفصاح عن قياس رضا العملاء حول الشركة ككل.

البيئي، والاجتماعي، والحوكمي في الشركات، بهدف توفير صورة دقيقة على كيفية ترشيد قرارات أصحاب المصالح، ولقد اقترح المجلس أربعة مبادئ إرشادية، وردت ضمن الإطار المقترح لإعداد التقارير المتكاملة للأعمال، والذي قدمته اللجنة الدولية (9) لإعداد تلك التقارير عام 2010، تتلخص في التالي:

1. التركيز الإستراتيجي:

Strategic Focus

ويعني ضرورة أن تتضمن التقارير إستراتيجية الشركة، بحيث تشمل كافة الأبعاد.

2. الربط بين المعلومات:

Connecting of Information

الربط بين المعلومات لتفعيل العلاقات بين مكونات نظام المعلومات الداخلي بالشركة من مدخلات وعمليات تشغيل ومخرجات، وتفعيل التغذية العكسية من قبل أصحاب المصالح.

3. التوجه نحو المستقبل:

Future Orientation

التوجه نحو المستقبل بحيث تتضمن التقارير تقييم للأداء المتوقع للشركة من وجه نظر الإدارة، على أن يكون التقييم متكامل الأبعاد ومتوافقاً مع الأهداف الإستراتيجية للشركة.

وفقاً لجدول منظم وفي الوقت المناسب لأصحاب المصالح، والوضوح، بحيث تعرض المعلومات ضمن التقرير بشكل مفهوم وواضح، مع ضرورة التأكيد على أن يكون لأصحاب المصالح القدرة على فهم الشركة وأنشطتها، والثقة، حيث يجب على الشركة جمع وتسجيل وتصنيف وتحليل المعلومات والعمليات المستخدمة في إعداد التقرير بطريقة يمكن إخضاعها للإفصاح.

وبالرغم من أهمية مبادرة التقرير العالمي، إلا أنها تواجه بانتقادات، فعلى الرغم من أن مؤشر (GRI) يتوازن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أن الاهتمام بالجانب الإنساني وحقوق الإنسان يأتي متأخراً، كما أشارت دراسة عبد الرحيم (2017)، إلى أنه بالرغم من أهمية مبادرة التقرير العالمي في توفير مؤشرات للاستدامة، إلا أنها لم تبذل أية محاولة لاستخلاص العلاقات الموضوعية بين النشاطات وجوانب الأداء، وبالتالي فهي تُعد تقارير إنشائية في المقام الأول، كما أن هناك فجوة بين المبادئ التوجيهية وما هو مطبق فعلاً في الشركات.

2. مجلس التقارير المتكاملة الدولية:

International Integrated Reporting Council (IIRC)

يهدف المجلس الدولي للتقارير المتكاملة الذي بدأ نشاطه في عام 2013، إلى تطوير تقارير متكاملة مقترحة لتغطية أبعاد أخرى من خلال توفير بعض المعلومات غير المالية، تعكس المحتوى

4. الاستجابة لأصحاب المصالح:

Stakeholder Responsiveness

الاستجابة لأصحاب المصالح، بحيث يقوم مُعدو التقارير المتكاملة بتلبية احتياجات أصحاب المصالح من معلومات، نحو تقييم أداء الأبعاد التي تتضمنها التقارير وما يصاحبها من قضايا ومشكلات.

3. المبادرات الأمريكية لتطوير الإفصاح عن المعلومات غير المالية:

تُعد هذه من أبرز المبادرات الأمريكية، فقد قام معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في عام 1994، بإصدار نموذج للتقرير، يتضمن مجموعة شاملة من المعلومات المالية وغير المالية الملائمة للشركات ومستخدمي معلومات الشركات، يحتوي هذا النموذج على عدد كبير من المعلومات المصنفة داخل خمس فئات للمعلومات، تتمثل في معلومات القوائم المالية، والمعلومات المالية وغير المالية لتحليل الإدارة، والمعلومات المستقبلية، ومعلومات عن الإدارة والمساهمين، ومعلومات أساسية عن الشركة، وتتضمن الفئات السابقة معلومات غير مالية إلى جانب المعلومات المالية فيما عدا الفئة الأولى، القوائم المالية والتي تقتصر على المعلومات المالية فقط، على أن تقوم باقي الفئات بتوفير معلومات تعكس أداء الشركة في بعض الجوانب مثل الرقابة على البيئة، الموارد غير المتجددة، الموارد البشرية، أو المسؤولية تجاه الأفراد (العاملين)، الموردين، المنتجات والعلاء، نشاطات

خدمة المجتمع، المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية، بالإضافة إلى ذلك أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية (2001)، بإضافة معلومات حول الأصول غير الملموسة للشركة والتي تتمثل في رأس المال الفكري.

4. المبادرات الليبية لتطوير الإفصاح عن المعلومات غير المالية:

تعد متطلبات دليل الإفصاح الصادرة عن سوق الأوراق المالية خلال عام (2008)، من أبرز المبادرات التي أشارت إلى أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية، إلا أن متطلبات هذا الإفصاح كانت مختصرة جداً، كما ركز الدليل بشكل واضح على الشركات التجارية والصناعية فقط دون مراعاة لطبيعة المؤسسات الأخرى، كالمصارف وشركات التأمين، ومن ضمن متطلبات الدليل؛ أن يتم الإفصاح عن المعلومات غير المالية في تقرير منفصل، وتشمل هذه المعلومات تقرير مراجع الحسابات، وتقرير مجلس الإدارة، بحيث يحتوي التقرير على معلومات الأحداث غير المالية والتغيرات الحاصلة أثناء السنة والتي تؤثر على عمليات الشركة، وكذلك الإشارة إلى التوقعات المتعلقة بالصناعة، والاقتصاد، والنمو، والتطور التكنولوجي للشركة، والنفقات الرأسمالية المتوقعة، عدد العاملين، نفقات التدريب والتطوير، والسياسة العامة للشركة للفترة القادمة (دليل الإفصاح، سوق المال الليبي، 2008).

وفي مبادرة أخرى خلال عام (2010)، قام مصرف ليبيا المركزي بإصدار دليل الحوكمة، احتوى هذا الدليل على ستة فصول لتطبيق الحوكمة من بينها الفصل السادس المتعلق بالإفصاح، فقد ألزم دليل الحوكمة المصارف التجارية بمجموعة إفصاحات شملت إفصاحا للمساهمين تضمنت، (النتائج التشغيلية والمالية، الأهداف الإستراتيجية، المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة، الموارد البشرية، المعلومات الإدارية) (دليل الحوكمة لمصرف ليبيا المركزي، 2010).

13. المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات غير المالية في التقارير المالية:

لقد تحولت معظم المنظمات المهنية المحاسبية في السنوات الأخيرة من مرحلة التركيز على النموذج التقليدي للتقارير المالية المعتمد أساساً على القوائم المالية، إلى مرحلة جديدة تهتم بصورة كبيرة بالإفصاح غير المالي (الوصفي)، لتوفير معلومات مفيدة لأصحاب المصالح تساعد على تقييم أداء الشركات والمخاطر التي تتعرض لها، إذ يمثل الإفصاح غير المالي أحد الوسائل لتحقيق المستوى المرغوب من جودة التقارير المالية (10).

وفي هذا الشأن اتفقت العديد من الدراسات (Ho and Taylor, 2013; Cohen et al., 2012; Orens and Lybaert, 2010)، على المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات غير

المالية، حيث أشارت إلى بعض البنود غير المالية الواجب الإفصاح عنها لضمان جودة التقارير المالية، تمثلت هذه البنود في الإفصاح عن معلومات التشغيل وكميات المواد المستخدمة، علاقة الشركة مع المنافسين، التغيرات في الأسواق والتكنولوجية، معلومات عن الحصة السوقية، وإستراتيجية العمل، وخطط وحوافز وتدريب العاملين والمديرين، والهيكل الحوكمي، وتوزيعات الأرباح، والمخاطر والفرص المستقبلية للشركة، والنمو المتوقع في المستقبل، ومعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وأسمائهم ومكافآتهم وخبراتهم واستقلالهم وعدد الأسهم المملوكة لهم، ومعلومات عن لجنة المراجعة واستقلال أعضائها، وهيكل الأجور، ورضا العاملين.

وفي ذات السياق، تؤكد دراسة الصاوي (2012)، ودراسة العازمي (2012)، أنه يجب على الشركات التوسع في الإفصاح المحاسبي من خلال القيام بالإفصاح غير المالي كمكمل للإفصاح المالي، لتغطية جوانب الشركة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، الحوكمية، الأخلاقية والمخاطر)، بحيث تشتمل القوائم والتقارير المالية على العديد من المعلومات المالية وغير المالية التي تسهل فهم حقيقة المركز المالي، ونتائج أعمال الشركات، وتزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

وفي المقابل، تعددت أساليب الإفصاح عن المعلومات غير المالية من قبل إدارات الشركات، بتتبع البعض أسلوب الإفصاح

محدود من الدراسات التي اختبرت المحتوى المعلوماتي (نفعية) للإفصاح غير المالي، وعلى الرغم من استمرار البحث العلمي في مجال المحتوى المعلوماتي للإفصاح المالي الكمي حتى وقتنا الحالي، إلا أن اهتمام الباحثين باكتشاف المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات غير المالية لم يظهر إلا في السنوات الأخيرة (Elrod, 2009).

وفي ذات السياق، يرى Hassan and Marston (2010)، أنه على الرغم من تعدد الطرق البديلة لقياس الإفصاح، إلا أن جميعها تقع في إطار مدخلين، يتضمن المدخل الأول مقاييس تقريبية (Proxies) للإفصاح لا تعتمد بصورة مباشرة على فحص وسائل الإفصاح مثل الدراسات المسحية (11)، وخصائص تنبؤات المحللين الماليين (من حيث الكم أو الدقة)، وعدد المحللين الماليين المتابعين لأداء الشركة، وتقدم المقاييس التقريبية السابقة بعض الاستدلالات العامة عن جودة الإفصاح وبيئة المعلومات بالشركة، ويتضمن المدخل الثاني مقاييس تقريبية تعتمد على الفحص المباشر لوسائل الإفصاح الأساسية بالشركة مثل، التقارير المالية السنوية، وموقع الشركة على شبكة المعلومات الدولية. ويمكن للباحثين فحص وسائل الإفصاح السابقة عن طريق استخدام مؤشر للإفصاح، أو عن طريق تحليل المحتوى.

عنها من خلال التقارير المالية، بينما يعتمد آخرون على التقارير المستقلة في تقديم هذا الإفصاح، بالإضافة إلى أنه يمكن اتباع الأسلوبين السابقين معاً من قبل بعض الشركات (عبد الرحيم، 2017: 27).

وبناءً على هذه المعطيات، تكمن المشكلة في المعلومات غير المالية المفصح عنها في هذا الشأن، من خلال التقارير المالية المنشورة أو من خلال التقارير المستقلة، إنها في كثير من الأحيان تكون في الغالب معلومات شكلية وغير متكاملة، وغير ذات أهمية ولا تفي باحتياجات أصحاب المصالح، وللمحد من هذه المشاكل توصل عبد الرحيم (2017) من خلال دراسته، إلى ضرورة أن تشمل الإفصاحات غير المالية الأبعاد التالية؛ (الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية، الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات، والإفصاح عن المعلومات غير المالية الأخرى).

14. مداخل قياس وتحليل المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات غير المالية:

يُعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم النظرية المجردة، التي يصعب قياسها بصورة دقيقة ومباشرة، ما أدى إلى ظهور جدل مستمر بين الباحثين حول أفضل الطرق لقياس الإفصاح والآثار المترتبة على كل طريقة من هذه الطرق (Healy and Palepu, 2001)، فقد ركزت معظم الدراسات المحاسبية السابقة على الإفصاحات المالية الكمية، بينما أظهر عدد

1. مؤشر الإفصاح:

Disclosure Index

يعمل مؤشر الإفصاح على قياس مدى وجود أو عدم وجود عناصر معينة محددة مسبقاً (Srinivasan and Marques, 2017)، ونظراً لتعدد المؤشرات المستخدمة في الدراسات السابقة، أدى ذلك إلى عدم الاتفاق على نوع وعدد عناصر المعلومات الواجب إدراجها ضمن المؤشر، وعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات المقترحة من قبل المنظمات المهنية، إلا أنه لا يزال هناك بعض الباحثين الذين يفضلون إنشاء المؤشرات الخاصة بهم (Self-Constructed)، التي تتناسب مع متطلبات أبحاثهم (Hassan and Marston, 2010).

ويشير كل من Hassan et al. (2009); Hassan and Marston (2010)، إلى وجود العديد من القيود على استخدام المؤشرات التي يطورها الباحثون ذاتياً لقياس مستوى الإفصاح، منها ما يلي:

■ تعتمد المؤشرات على عينات صغيرة الحجم نسبياً، لأنها تحتاج إلى وقت ومجهود كبيرين في تجميع وتحليل البيانات.

■ تركيبة المؤشر وعدد عناصره تخضع للحكم والتقدير الشخصي من قبل الباحثين.

■ يكون التحقق من دقة قياسات المؤشر لمستوى الإفصاح في حدود الإطار الذي أعد المؤشر من أجله.

■ قد لا يراعي الباحثون عند تكوين المؤشر، العلاقات المتبادلة بين عناصر المؤشر.

■ قد يؤدي كل عنصر يتم إضافته إلى المؤشر لتحسين في المحتوى المعلوماتي، وهو الأمر الذي قد يغفل عنه بعض الباحثين.

2. تحليل المحتوى:

Content analysis

تعمل طريقة تحليل المحتوى على حصر مقدار المعلومات المفصّل عنها في مستند معين من خلال تحديد عدد العناصر المكونة له (الكلمات، أو الجمل، أو الفقرات، أو الصفات)، ولتطبيق تحليل المحتوى بشكل فعال، أشار Carini et al. (2013) إلى أنه يجب توفر خاصيتين رئيسيتين هما: الموثوقية، والقابلية للتحقق، إذ تعد الموثوقية أو إمكانية الاعتماد من الخصائص المميزة لتحليل المحتوى، كما حددت دراسة (Krippendorff 2004)، نقلاً عن دراسة صالح (2017)، ثلاث خصائص فرعية للموثوقية في نتائج تحليل المحتوى وهي الاستقرار، وإعادة التنفيذ (Reproducibility)، والدقة. وتشير خاصية الاستقرار إلى القدرة على تصنيف البيانات بنفس الطريقة بمرور الوقت، أما خاصية إعادة التنفيذ فتعني أنه يتم الحصول على نفس التصنيف للبيانات بغض النظر عن القائم بالتصنيف، فكلما زادت نسبة الاتفاق بين المصنفين لنفس البيانات زادت درجة الموثوقية في عملية تحليل المحتوى، وتقيس خاصية الدقة درجة الموثوقية المتضمنة في تقييم أداء

15. نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق عرضه يمكن الخروج بمجموعة النتائج التالية:

- إن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يعمل على تخفيض درجة عدم التأكد، وكذلك تخفيض عدم تماثل المعلومات.
- تتمثل أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية في أنه، يعمل على توفير معلومات غير مالية، تمكن أصحاب المصالح من اتخاذ قراراتهم بشكل إيجابي، نتيجة الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة والإستراتيجية والمخاطر.
- الإفصاح عن المعلومات غير المالية مر بعدة مراحل، قسمت إلى أربع فترات كان آخرها عام 2010 إلى الآن، حيث كان شكل الإفصاح في تقرير موحد يحتوي معلومات مالية وغير مالية في آن واحد، وهذا ما يُعرف بتقارير الأعمال المتكاملة.
- الأهمية النسبية للمعلومات غير المالية تواجه تحديات كبيرة، مرتبطة بعدم وجود معايير تحكم أهميتها؛ نتيجة اختلاف وتنوع المعلومات، وكذلك اختلاف قرارات أصحاب المصالح، وبصفة عامة، فإن المنفعة من هذه المعلومات هو المعيار الأساسي الذي يحكم الأهمية النسبية.
- هناك عدد من النظريات الداعمة للإفصاح غير المالي، إلا أنها لا تختلف فيما بينها اختلافاً جوهرياً، فجميعها تؤكد على التوسع في عمليات الإفصاح غير المالي، للحد من عدم تماثل المعلومات.

عملية التصنيف في ظل مجموعة المعايير المحددة مسبقاً، أوفي ظل مجموعة من الدراسات السابقة، وتشير الخاصية الرئيسية الثانية (القابلية للتحقق) إلى أي مدى تعد نتائج الدراسة واقعية (Reality).

ويمكن تحليل محتوى الإفصاحات غير المالية من خلال مدخلين متكاملين لكل منهما هدف يختلف عن الآخر هما، مدخل الموضوعات أو الأفكار الرئيسية (Thematic)، ومدخل الدلالات أو التركيبات اللغوية (Semantic)، ويعتمد تحليل المحتوى في مدخل الموضوع الرئيس على الإحصاء والترميز والتصنيف للكلمات والجمل، بغرض تحليل محتوى رسالة معينة، ويعتمد الباحثون على هذا المدخل في استخلاص الأفكار الرئيسية الكامنة بالإفصاح الوصفي لتحديد الاتجاهات، والمواقف الإدارية، ودرجة الارتباط بالإفصاح المالي، ويعد هذا المدخل من أكثر المداخل شيوعاً في الاستخدام من قبل الباحثين.

أما مدخل الدلالات اللغوية، فيهدف إلى اختبار الأجزاء اللغوية أو الدلالات اللفظية للإفصاحات الوصفية لتحديد مدى كفاءتها في عملية الاتصال، ومدى قابليتها للقراءة، وتعتمد منهجية هذا المدخل على فحص الهيكل اللغوي للنصوص، وليس فحص موضوع معين للإفصاح كما هو الحال في المدخل الأول (Elrod, 2009; Srinivasan and Marques, 2017). ويمكن إجراء تحليل المحتوى للإفصاح الوصفي بطريقة يدوية (Manual)، أو بطريقة آلية (Automatic) عن طريق البرامج الجاهزة (Software).

2. الإفصاح الإلزامي، هو الحد الأدنى الذي يجب أن تلتزم به الوحدات الاقتصادية عند الإفصاح عن المعلومات، وذلك من حيث محتوى وكمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، وتوقيت الإفصاح عن المعلومات، والأداة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات لمستخدميها (Ayers et al., 2014).

3. الإفصاح الاختياري، هو ممارسات الإفصاح التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية زيادة عما هو مطلوب منها قانوناً، ولا يتم هذا الإفصاح وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو لقواعد سوق المال، ويتم الإفصاح اختياريّاً بصفة أساسية خارج القوائم المالية (Patten and Zhao, 2014).

4. يتعلق بأي تهديد فعلي أو محتمل نتيجة لتأثير أنشطة الشركة على البيئة والكائنات الحية والمجتمع، في شكل نفايات وانبعاثات واستنزاف للمواد، وغير ذلك (Campbell and Slack, 2011).

5. تشير البحوث المحاسبية الأمريكية والكندية إلى الإفصاح النصي المكمل للقوائم بمصطلح تحليلات ومناقشات الإدارة (MD & A) (Management Discussion and Analysis) في حين أن غالبية البحوث المحاسبية الأوروبية تشير إليه بمصطلح الإفصاح الوصفي أو السرد (Narrative Disclosure)، أما مجلس معايير المحاسبة بالملكة المتحدة (IASB) فيطلق عليه تقرير الفحص المالي والتشغيلي (OFR) (Rating and Financial Review) وتشير إليه معايير المحاسبة الدولية بمصطلح تعليقات الإدارة (Management Comments) (MC) (tary). وقد جري العرف في البيئة اللبينية علي إطلاق مصطلح المعلومات غير المالية، ولذلك يستخدم الباحثان هذا المصطلح كمرادف في متن البحث.

6. مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) (The Financial Accounting Standards Board).

7. يشير مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) بأنها مفهوم يمكن من خلاله أن تدمج الشركات النواحي

- توجد العديد من المبادرات الدولية للإفصاح عن المعلومات غير المالية تمثلت هذه المبادرات في، مبادرة التقرير العالمي، مبادرة مجلس التقارير الدولية، المبادرات الأمريكية، والمبادرات اللبينية لتطوير الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وجميعها كانت مبادرات لها دور كبير في تطوير الإفصاح غير المالي.

- اختلفت الدراسات السابقة في منهجيتها، وكان أغلبها استقصائياً ميدانياً، والبعض الآخر اتبع المنهج التجريبي، في حين اتبع آخرون المدخل التحليلي النظري، كما اتفقت نتائج الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة، خاصة الدراسات التي أجريت في البيئة الأجنبية، مثل الدراسات الأمريكية والدراسات التي أجريت في المملكة المتحدة. وإجمالاً يمكن القول بأن جميع فئات أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين يرون بأن المعلومات غير المالية تعد ركيزة مهمة لاتخاذ قراراتهم، وذلك لإدراكهم بأن هذه المعلومات تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد وتماثل المعلومات، وكذلك تعمل على ترشيد القرارات.

الهوامش:

1. هي التقارير التي تُعد عن فترة أقل من سنة مالية كاملة، مع ضرورة أن يحتوي التقرير على مجموعة كاملة من البيانات المالية، مع الإشارة إلى بعض البيانات غير المالية (ابونصار وحמידات، 2013)، كما يشير الباحث إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (34)، التقارير المالية المرحلية، تنظم متطلبات إعداد هذه التقارير.

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية:

- أبو زيد، عيد محمود. 2018. أثر مستوى الإفصاح السري بالتقارير السنوية على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، 22 (6)، 571-621.
- أبو نصار، محمد؛ حميدات، جمعة. 2013. معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- أحمد، عاطف محمد أحمد. 2013. تحليل إدراك معدي القوائم المالية لأثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة الأداء بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 1 (1)، 193-248.
- أحمد، ميهاب صلاح. 2014. قياس أثر الإفصاح السري على دقة تنبؤات المحللين الماليين. بحث مقدم لمؤتمر جامعة القاهرة، القاهرة، 27-1.
- إسماعيل، عصام عبد المنعم أحمد. 2016. أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية. الفكر المحاسبي، (4) 20.
- البسيوني، هيثم محمد عبدالفتاح. 2014. الإفصاح الفردي كأحد أدوات التقارير المتكاملة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة نظرية. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، (3)، 260-286.
- التهامي، أسامة أحمد عمر. 2013. تأثير المعلومات المالية وغير المالية على الكفاءة التسعيرية للسوق الليبي: دراسة عملية على سوق المال الليبي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة - جامعة بنغازي/ ليبيا.
- الجعدي، عمر عبد؛ أبو ناهي، جيهان صلاح الدين محمد وأبو فرحانة، عبد العزيز أكرم

الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وتفاعلها مع أصحاب المصالح علي أساس تطوعي (Daquila, 2012, :2).

8. تأسست منظمة التقرير العالمي في يونيو عام 2000 من قبل معهد Ceres and Tellus institute في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي منظمة غير هادفة للربح تم تشكيلها من خلال تحالف العديد من أصحاب المصالح بما في ذلك الباحثين والاستشاريين، من أجل جعل الشركات مسؤولة عن أدائها البيئي والاجتماعي، عن طريق توفير إطار للتقرير عن الاستدامة لجميع الشركات في أنحاء العالم، بحيث تتمكن الشركات من الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وتعمل منظمة التقرير العالمي وفق مبدأ التحسين المستمر وكان أول إصداراتها عام 2000، ثم توالى الإصدارات في عام 2002، ثم عام 2003 صدر الإصدار الثالث، وأخيراً في مايو عام 2013، تم إطلاق الإصدار الرابع GRI.G4، ويركز هذا الإصدار على ضرورة قيام الشركات بالتركيز على عملية التقرير عن الاستدامة (Hindley and Buys, 2012; Skouloudis et al., 2010; Dilling, 2010).

9. تضم اللجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة (The International Integrated Reporting Committee) (IIRC) كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBSCD)، ومبادرة التقرير العالمي (GRI).

10. جودة التقارير المالية تعرف بأنها إعداد التقارير وفقاً لإطار إعداد التقارير المطبق، وخلوها من التحريفات الجوهرية، حتى تعكس المركز المالي الحقيقي للشركة خلال فترة زمنية معينة (عبد القادر، 2017: 707).

11. تعتمد الدراسات المسحية على إجراء المقابلات الشخصية أو قوائم الاستقصاء في فحص توقعات المستثمرين والمحللين وغيرهم من المستخدمين بشأن ممارسات الإفصاح المحاسبي للشركة (Hassan and Marston, 2010).

- المدقق عند تقييم القدرة على الاستمرارية: دراسة تطبيقية على منققي الحسابات القانونيين في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة .
- العازمي، فالح راشد. 2012. دراسة تحليلية لأوجه القصور في التقارير المالية الحالية وأثرها على الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات الكويتية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، (4)، الجزء الثاني، 171-206.
- العوض، سماح الشيخ عبد الله؛ مشرف، مصطفى نجم البشاري علي. 2010. *أثر الإفصاح على أسعار الأسهم وحجم تداولها*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان .
- بدوي، محمد عباس. 2011. نماذج مقترحة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي لتقييم اسهامات المنشأة في مجال التنمية المستدامة. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 209-241.
- جحجوج، محمد ماجد محمود. 2017. *أثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركة المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة.
- جمال، محمد. 2019. *أثر الإفصاح المحاسبي وفق الإطار الدولي للتقارير المتكاملة على كل من عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال*. المؤتمر العلمي الثالث لقسم المحاسبة والمراجعة، تحديات وأفاق مهنة المحاسبة والمراجعة في القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1-23.
- حماد، مصطفى أحمد محمد. 2014. *إطار محاسبي مقترح لتقييم تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي وانعكاساتها على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية*. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (1)، 239-308.
- دليل الإفصاح المحاسبي الصادر عن سوق الأوراق المالية الليبي لسنة 2008.
- رمضان، علي الجوهرى. 2012. قياس قدرة
2019. *أثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية: دراسة تطبيقية على سوق أبي ظبي ودبي*. المؤتمر العلمي الثالث لقسم المحاسبة والمراجعة، تحديات وأفاق مهنة المراجعة والمحاسبة في القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1-23.
- الخيال، توفيق عبد المحسن. 2009. *الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية*. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (3)، 105-156.
- السهلي، محمد. 2011. *مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية*. مجلة البحوث المحاسبية، (2)، 11-42.
- الشرفاوي، منى حسن أبو المعاطي. 2017. *دراسة تحليلية لأثر تطور محتوى التقارير المالية وصولاً للتقارير المتكاملة على الداء المالي للشركات*. الفكر المحاسبي، 21 (3).
- الشعار، اسحق محمود؛ زلوم، نضال عمر؛ خطاب، شادي. 2015. *دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية*. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، (3)، 11، 685-703.
- الشنطاوي، حسن محمود. 2018. *أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية*. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 3 (26).
- الصاوي، عفت أبو بكر. 2012. *نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية*. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، (48)، 101-155.
- الصيرفي، أسماء أحمد. 2015. *أثر مدى وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبها الماليين أخلاقيا على جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية*. رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة دمنهور .
- الطويل، سلمى. 2013. *أثر المعلومات غير المالية والمرحلية العمرية للنساء في تدعيم قرار*

- عبد القادر، داليا السيد عبد الحليم. 2017. أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة. المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة: دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال الفترة (مايو (6-7))، الإسكندرية.
- علي، أيمن صابر سيد. 2017. دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح. *الفكر المحاسبي*، 21 (2)، 60-2.
- مندور، محمد ابراهيم. 2015. دراسة واختبار العلاقة السببية بين جودة الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي بالتطبيق على البنوك التجارية اللبنانية. مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA، 1 (3)، 113-158.
- يوسف، هبة إبراهيم عبد العزيز. 2019. تأثير الإفصاح السري على قرارات الاستثمار وانعكاساتها على خلق القيمة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- المراجع الأجنبية:**
- Abeysekera, I., 2013. A template for integrated reporting. *Journal of Intellectual Capital*, 14(2), 227-245.
- Adams, C. A., and Whelan, G., 2009. Conceptualising future change in corporate sustainability reporting. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 22(1), 118-143, Available at: <https://doi.org/10.1108/09513570910923033>.
- محلي الائتمان بالبنوك التجارية المصرية. مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (4)، 303-331.
- سكيك، طارق. 2010. أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- شحاته السيد شحاته. 2014. أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قرار الاستثمار ومنح الائتمان: دراسة ميدانية وتجريبية. مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA، 1 (2)، 128-185.
- شرف، إبراهيم أحمد. 2015. أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم المستثمرين لمقدرة الشركة على خلق القيمة - دراسة تجريبية. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعه دمنهور .
- صالح، تامر محمود محمد. 2017. أثر المحددات التنظيمية والسوقية على الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة ودور ذلك الإفصاح في زيادة نفعية المعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المصرية. أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية .
- طعيمة، ثناء محمد ابراهيم. 2013. نموذج مقترح للتقرير والإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة في الشركات المصرية. المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، (3)، 1-57.
- عبد الرحيم، رضا محمود محمد. 2017. أثر تفعيل التكامل بين الإفصاح المالي وغير المالي على دعم المقدرة التنبؤية للمحللين الماليين بالأرباح: دراسة تجريبية. أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية .
- عبد الفتاح، سارة أحمد. 2012. نموذج مقترح لقياس وتفسير محددات الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس .

- Arnold, M. C., Bassen, A., and Frank, R., 2012. *Integrating sustainability reports into financial statements: an experimental study*. Electronic copy, available at: <http://ssrn.com/abstract=2030891>.
- Arvidsson, S., 2011. Disclosure of non-financial information in the annual report: A management-team perspective. *Journal of intellectual capital*, 12(2), 277-300, Available at: <https://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/14691931111123421>.
- Avgouleas, E., 2009. *What future for disclosure as a regulatory technique? Lessons from the global financial crisis and beyond*. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1369004> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1369004>.
- Ayers, B. C., Schwab, C. M., and Utke, S., 2014. Noncompliance with mandatory disclosure requirements: The magnitude and determinants of undisclosed permanently reinvested earnings. *The Accounting Review*, 90(1), 59-93.
- Banghøj, J., and Plenborg, T., 2008. Value relevance of voluntary disclosure in the annual report. *Accounting & Finance*, 48(2), 159-180.
- Barako, D. G., 2007. Determinants of voluntary disclosures in Kenyan companies annual report. *African Journal of Business Management*, 1(5), 113-128.
- Bassemir, M., Novotny - Farkas, Z., and Pachta, J., 2013. The effect of conference calls on analysts' forecasts—german evidence. *European Accounting Review*, 22 (1), 151-183.
- Bowen, R. M., Davis, A. K., and Matsumoto, D. A., 2002. Do conference calls affect analysts' forecasts?. *The Accounting Review*, 77(2), 285-316.
- Campbell, D., and Slack, R., 2011. Environmental disclosure and environmental risk: Sceptical attitudes of UK sell-side bank analysts. *The British Accounting Review*, 43(1), 54-64.
- Carini, C., Veneziani, M., Bendoricchi, G., and Teodori, C., 2013. Content and quality of information: Analysis of the management discussion session in the Italian financial reports in the period 2003-2008. *Corporate Ownership and Control*, 10 (4CONT2), 248-264.
- Chatterjee, B. Tooley, S. Fatsias, V and Brown, A., 2011. An Analysis of the qualitative characteristics of management commentary reporting by New Zealand Companies. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 5(4), 43-64.
- Cheng, M. M., Green, W. J., and Ko, J. C.W., 2014 a. The impact of strategic relevance and assurance of sustainability indicators on investors' decisions. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 34 (1), 131-162, Available at: <http://www.aaajournals.org/doi/pdf/10.2308/ajpt-50738>
- Cho, S. Y., Lee, C., and Pfeiffer Jr, R. J., 2013. Corporate social

responsibility performance and information asymmetry. *Journal of Accounting and Public Policy*, 32 (1), 71-83.

- Christina, S.L., and Budiharta, P., 2014. *The effect of corporate social responsibility disclosure to earnings forecast accuracy*. Doctoral Dissertation, UAJY.

- Clarkson, P., Fang, X., Li, Y., and Richardson, G. D., 2010. *The relevance of environmental disclosures for investors and other stakeholder groups: are such disclosures incrementally informative?*, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1687475> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1687475>.

- Cohen, J. R., Holder-Webb, L. L., Nath, L., and Wood, D., 2012. Corporate reporting of nonfinancial leading indicators of economic performance and sustainability. *Accounting Horizons*, 26(1), 65-90.

- Cohen, J., Holder-Webb, L., Nath, L., and Wood, D., 2011. Retail investors' perceptions of the decision-usefulness of economic performance, governance, and corporate social responsibility disclosures. *Behavioral Research in Accounting*, 23(1), 109-129. Available at: <http://www.aaajournals.org/doi/abs/10.2308/bria.2011.23.1.109?code=aaan-site>.

- Coram, P. J., 2010. The effect of investor sophistication on the influence of nonfinancial performance

indicators on investors' judgments. *Accounting & Finance*, 50(2), 263-280.

- Coram, P. J., Mock, T. J., and Monroe, G. S., 2011. Financial analysts' evaluation of enhanced disclosure of non-financial performance indicators. *The British Accounting Review*, 43 (2), 87-101.

- Cormier, D., Ledoux, M. J., and Magnan, M., 2011. The informational contribution of social and environmental disclosures for investors. *Management Decision*, 49(8), 1276-1304. Available at: <https://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/00251741111163124>.

- Daquila, J., 2012. integrated sustainability into reporting process and elsewhere: obstacles and best practices for CPA. *The CPA Journal*, 16-24.

- Darmadi, S., and Gunawan, G., 2012. Corporate social responsibility disclosure and market Reaction: An Indonesian study. Retrieved from SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2166799> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2166799>.

- De Bono, T., 2004. Integrating sustainability practices into power generation operations. *Greener Management International*, 14 (46), 73-86.

- Dilling, P. F., 2010. Sustainability reporting in a global context: What are the characteristics of corporations that provide high quality sustainability reports-An empirical ana-

lysis. *The International Business & Economics Research Journal*, 9 (1), 19-30.

- Dima, B., Cuzman, I., Dima, S., and Șărămăt, O., 2013. Effects of Financial and non-Financial information disclosure on prices' mechanisms for emergent markets: The Case of Bucharest Stock Exchange. *Journal of Accounting and Management Information Systems*, 12(1), March, 76-100.

- Dragu, I. M., and Tiron-Tudor, A., 2013. GRI compliance and prerequisites of integrated reporting for Asian-Pacific companies. *Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica*, 15(2), 432-442.

- Ebner, D., & Baumgartner, R. J., 2006. The relationship between sustainable development and corporate social responsibility. *Corporate Responsibility Research Conference 2006, 4th-5th September, Dublin*, Available at: <http://www.crrconference.org>.

- Eccles, R. and Saltzman, D., 2011. Achieving sustainability through integrated reporting. *Stanford Social Innovation Review*, 9 (3), 1-17.

- Eccles, R. G., Krzus, M. P., and Watson, L. A., 2012. *integrated reporting requires integrated assurance in effective auditing for corporates: key developments in practice and procedures*. Edited by Joe Oringel, 161-178. London: Bloomsbury Information Ltd, Available at: [at:https://www.hbs.edu/faculty/Pages/item](https://www.hbs.edu/faculty/Pages/item).

- Eccles, R. G., Serafeim, G., and Krzus, M. P., 2011. *Market interest in nonfinancial information*. *Journal of Applied Corporate Finance*, 23 (4), 113-127.

- Elrod, G. B., 2009, *Is there predictive value in the words managers use? A key word analysis of the annual report's management discussion And Analysis*. Published Doctor Thesis. Universty of Texas. UMI 3409572.

- Ernst and Young. 2009. *Non-financial reporting*. Retrieved from <http://www.ey.com>.

- Frankel, R., Mayew, W. J., and Sun, Y., 2010. Do pennies matter? Investor relations consequences of small negative earnings surprises. *Review of Accounting Studies*, 15 (1), 220-242.

- Gasperini, A., Doni, F., and Pavone, P., 2012. The integrated report in the south african mining companies listed on the Johannesburg stock exchange (jse): analysis of non- financial information and impacts on external disclosure. *In EIASM 8th Interdisciplinary workshop on Intangibles, Intellectual Capital & extra financial information*, EIASM, 1-38.

- Ghosh, D., and Wu, A., 2012. The effect of positive and negative financial and nonfinancial performance measures on analysts' recommendations. *Behavioral Research in Accounting*, 24 (2), 47-64.

- Guidance Note on Principles. 2006. *Guidance note on the principles of materiality, completeness*

responsiveness as they relate to the AA1000 assurance standard. London N1 7RQ, UK: Available at: www.accountability.org.uk.

- Guidry, R. P., and Patten, D. M., 2010. Market reactions to the first-time issuance of corporate sustainability reports: Evidence that quality matters. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 1 (1), 33-50.

- Gurvitch, N., and Sidorova, I., 2012. Survey of sustainability reporting integrated into annual reports of Estonian Companies for the years 2007-2010: based on companies listed on Tallinn Stock Exchange as of October 2011. *Procedia Economics and Finance*, 2, 26-34. Available {online} at: www.sciencedirect.com.

- Hassan, O. A., and Marston, C., 2010. *Disclosure measurement in the empirical accounting literature - A review article. economics and financial working paper series*, Brunel University. Work Paper. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1640598> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1640598>. pp. 10 -18.

- Hassan, O. A., Romilly, P., Giorgioni, G., and Power, D., 2009. The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt. *The International Journal of Accounting*, 44(1), 79-102.

- Healy, P. M., & Palepu, K. G., 2001. Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital

markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of accounting and economics*, 31 (1-3), 405-440.

- Hindley, A. T., and Buys, P. W., 2012. Integrated reporting compliance with the Global Reporting Initiative framework: An analysis of the South African mining industry. *International Business & Economics Research Journal* 11 (11), 1249 - 1260.

- Ho, P. L., and Taylor, G., 2013. Corporate governance and different types of voluntary disclosure: Evidence from Malaysian listed firms. *Pacific Accounting Review*, 25 (1), 4-29.

- Hussainey, K., and Walker, M., 2009. The effects of voluntary disclosure and dividend propensity on prices leading earnings. *Accounting and Business Research*, 39 (1).37-55, Available at: <http://doi.org/10.1080/00014788.2009.9663348>.

- Hutapea, S. L. C., 2014. *The effect of corporate Social responsibility disclosure to earnings forecast accuracy*. Doctoral dissertation, UAJY.

- Ioannou, I. and Serafeim, G., 2015. The Impact of corporate Social Responsibility on Investment Recommendation. *Strategic Management Journal*, 36, No.(7), 1053 - 1081.

- Ioannou, I., and Serafeim, G., 2014. The impact of corporate social responsibility on investment recommendations: Analysts' perceptions

ptions and shifting institutional logics. *Strategic Management Journal*, 36 (7), 1053 –1081.

<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/smj.2268>.

- Irani, A. J., 2004. The effect of regulation fair disclosure on the relevance of conference calls to financial analysts. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 22 (1), 15-28.

- Izma, N., 2014. Integrated reporting- The next wave. *Accountants Today*, 8-10. Available at: [https://www.mia.org.my/v2/downloads/resources/at/2014/0304/accountants today MarApr2014.pdf](https://www.mia.org.my/v2/downloads/resources/at/2014/0304/accountants%20today%20MarApr2014.pdf).

- Khan, H. U. Z., 2010. The effect of corporate governance elements on corporate social responsibility (CSR) reporting: Empirical evidence from private commercial banks of Bangladesh. *International Journal of Law and Management*, 52(2), 82-109. available at: <https://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/17542431011029406>.

- Kieso, D. E., Weygandt, J. J., and Warfield, T. D., 2007. *Intermediate accounting: IFRS edition* (2). John Wiley & Sons.

- Kimbrough, M. D., 2005. The effect of conference calls on analyst and market underreaction to earnings announcements. *The Accounting Review*, 80 (1), 189-219.

- Kristiana, E., 2012. *The effect of corporate social responsibility to stock return on Indonesian listed companies (Empirical study of the Manufacturing Companies listed on*

Indonesia Stock Exchange During the Period 2008-2009). Doctoral dissertation, UAJY.

- Lamberton, G., 2000. Accounting for sustainable development-A case study of City farm. *Critical Perspectives on Accounting*, 11(5), 583-605.

- Luft, J., 2009. Nonfinancial information and accounting: A reconsideration of benefits and challenges. *Accounting Horizons*, 23 (3), 307-325.

- Lungu, C. I., Caraiani, C., Dascalu, C., and GUSE, R. G., 2001. Exploratory study on social and environmental reporting of European companies in crises period. *Accounting and Management Information Systems*, 10 (4), 459-478.

- Malgharni, A.M., Yousoff, W.F., and Arumugam, V.C., 2013. The effects of disclosure of non-financial performance indicators on stock price estimate in Iran. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 7 (4), 563-574.

- Massie, R. K., 2010. Accounting and accountability: Integrated reporting and the purpose of the firm. *The landscape of integrated reporting*. Reflections and next steps 2-8 .available at: www.hbs.edu.

- Maturbongs, D. P., and Budiharta, P., 2015. *The impact of corporate social responsibility disclosure to market reaction with profitability as moderating variable*. Doctoral dissertation, UNIVERSITAS ATMA JAYA YOGYAKARTA.

- Mayew, W. J., 2008. Evidence of

management discrimination among analysts during earnings conference calls. *Journal of Accounting Research*, 46 (3), 627-659.

- Mayew, W. J., Sharp, N. Y., and Venkatachalam, M., 2013. Using earnings conference calls to identify analysts with superior private information. *Review of Accounting Studies*, 18 (2), 386-413.

- McLaughlin, K., 2009. Green Is good for the bottom line: green Initiatives at several institutions are attracting business, saving money, and focusing attention on environmental risk in lending decisions. *The RMA Journal*, available at: <https://www.highbeam.com/doc/1G1-215246714.html>.

- Nagar, V., Nanda, D., and Wysocki, P., 2003. Discretionary disclosure and stock-based incentives. *Journal of Accounting and Economics*, 34 (1-3), 283-309.

- Nichols, D. C., and Wieland, M. M., 2009. *Do firms' nonfinancial disclosures enhance the value of analyst services?* Retrieved from Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1463005> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1463005>.

- Orens, R., and Lybaert, N., 2010. Determinants of sell-side financial analysts' use of non-financial information. *Accounting and Business Research*, 40(1), 39-53.

- Orens, R., and Lybaert, N., 2013. Disclosure of non-financial information: relevant to financial analysts.

Review of Business and Economic Literature, 58 (4), 375-406.

- Orens, R., and Lybaert, N., 2007. Does the financial analysts' usage of non-financial information influence the analysts' forecast accuracy? Some evidence from the Belgian sell-side financial analyst. *The International Journal of Accounting, Elsevier*, 42 (3), 237-271.

- Qin, T., 2014. *Voluntary disclosure of listed chinese companies~2008-2012: An empirical study*. Doctoral dissertation, University of Waikato.

- Razafindrambinina, D., and Sabran, A., 2014. The impact of strategic corporate social responsibility on operating performance: An investigation using data envelopment analysis in Indonesia. *Journal of Business Studies Quarterly*, 6(1), 68.

- Robb, S. W., and Zarzeski, L. E. S. T., 2010. Nonfinancial disclosures across Anglo-American countries. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 10 (1), 71-83.

- Sheridan, B., 2011. *The future direction - integrated reporting?.. deloitte*. <http://www.financedublin.com/sponsors/article.php?i=269>

- Simpson, A., 2010. Analysts' use of nonfinancial information disclosures. *Contemporary Accounting Research*, 27 (1), 249-288.

- Skouloudis, A., Evangelinos, K., and Kourmoussis, F., 2010. Asse-

ssing non-financial reports according to the global reporting initiative guidelines: evidence from Greece. *Journal of Cleaner Production*, 18 (5), 426-438.

- Solomon, A., and Lewis, L., 2002. Incentives and disincentives for corporate environmental disclosure. *Business Strategy and the Environment*, 11 (3), 154-169. available at: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/bse.328>.

- Srinivasan, P., and Marques, A. C30. January . 2017. Narrative analysis of annual reports: A study of communication efficiency. *IIM Bangalore Research Paper* No. 486, Retrieved from, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2611890>.

- Tamba, S. Y., 2015. *The influence of the level of corporate social responsibility disclosures to earnings quality*. Doctoral dissertation, UAJY.

- Upton, W. S., 2001. Business and financial reporting: Challenges from the new economy. In *Financial Accounting Series (FASB)*. Special report (219-A), [Online], Available: Http://www.fasb.org/articles&reports/new_economy.shtml [18 .

- Velazquez, M.D., Callen, Y.F., Fernandez, B. C., and Uribe, M. A., 2013. Impact of disclosure of financial information in Latin American. *Global Conference on Business and Finance Proceedings*. 8 (1), 772-781. <http://www.theibfr.com/ARCHIVE/>

SSN-1941-9589-V8-N1-2013.pdf.

- Von Alberti-Alhtaybat, L., Hutaybat, K., and Al-Htaybat, K., 2012. Mapping corporate disclosure theories. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 10 (1), 73-94.

- Vormedal, I., and Ruud, A., 2009. Sustainability reporting in Norway—an assessment of performance in the context of legal demands and socio-political drivers. *Business Strategy and the Environment*, 18 (4), 207-222.

- Wang, Lei and Tuttle, B., 2014. *The moderating effects of corporate social responsibility information on investors' disclosure credibility judgments and pricing decision*. Retrieved from www.ssrn.com.

- Wheelan, H., and Investor, R., 2008. *Integrating ESG into mainstream portfolios*. *Responsible Investor*, 1 (1). available at: www.responsible-investor.com.

- Yusoff, H., and Lehman, G., 2005. *International differences on corporate environmental disclosure practices: a comparison between Malaysia and Australia*. Doctoral dissertation, University of South Australia.